



دور المحامين كأطراف انتقالية فعّالة في تونس

أغسطس 2015

المحتويات

I	تمهيد
III	إقرارات وإخلاءات مسؤولية
IV	الملخص التنفيذي
IV	المحامون في تاريخ تونس منذ الاستقلال
V	المحامون والثورة
V	المحامون والفترة الانتقالية
VI	بنية الدراسة
1	المحامون والثورة: من التعبئة إلى المشاركة
3	المحامون في أعقاب الثورة: التخطيط الإستراتيجي للفترة الانتقالية (14 يناير - 23 أكتوبر 2011)
3	اللجان الوطنية
4	الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي
4	مجموعة الـ25 محامياً
6	المحامون وتشكيل الجمهورية الثانية (23 أكتوبر 2011 - أغسطس 2015)
6	مكافحة التعذيب
8	إعداد إطار عمل للعدالة الانتقالية
10	فحص سجلات المحامين والسلطة القضائية
11	التوترات بين المحامين والقضاة
13	مفهوم المحاكمة العادلة
15	الحوار الوطني لعام 2013 والدستور الثاني
16	الخلاصة
19	المراجع

تمهيد

أعد هذا التقرير كجزء من مشروع المحامون والصراع والفترة الانتقالية - مبادرة لمدة ثلاث سنوات بتمويل من مجلس البحوث الاقتصادية والاجتماعية.

يستكشف المشروع ككل الدور الذي لعبه المحامون أثناء فترات الصراع وحكم الأنظمة الدكتاتورية ومراحل الانتقال السياسي. فبالرغم من مركزية سيادة القانون حسب النظريات والممارسات المعاصرة للعدالة الانتقالية، إلا أنه يوجد القليل من التأكيد في البحوث الأدبية ذات الصلة على دور المحامين خارج المحاكم - أو في الحقيقة 'كأشخاص حقيقيين' عند العمل داخل النظام.

واستناداً إلى ست دراسات حالة رئيسية (كمبوديا وشيلي وإسرائيل وفلسطين وتونس وجنوب أفريقيا) نسعى لإعداد إطار العمل المقارن والموضوعي للمحامية في مراحل تاريخية بالمجتمعات المتصارعة والانتقالية. واتباع نهج شامل لدور ووظيفة القانون والمحامين، نجد أن المشروع يهدف إلى رأب الصدع بين العدالة الانتقالية والعلوم الاجتماعية للمهن القانونية.

يتواجد أعضاء فريق المشروع بكلية الحقوق، جامعة كوينز، بلفاست، ومعهد العدالة الانتقالية، جامعة أولستر.

يتضمن هذا المشروع في جوهره بُعداً "واقعيًا" ويسعى لإحداث فرق على الصعيدين النظري والعملي. فبالإضافة إلى النتائج الأكاديمية، قررنا إنشاء هيئة عمل ستساعد المجتمعات التي قمنا ببحثها. كما أننا أدركنا منذ البداية أن الباحثين الأكاديميين متهمون في بعض الأحيان بال'إسقاط' ثم الانتقال، مع القليل من الاستفادة التي يمكن إثباتها للمشاركين. وكجزء من السياسة الأخلاقية التي نتبناها، طورنا هذه السلسلة من التقارير الموجهة بالممارسة، المخصصة تحديداً لكل سلطة قضائية تخضع للتدقيق، بالإضافة إلى أوراق إحاطة للجمهور الدولي.

دُعي الأشخاص الذين تمت مقابلتهم للمشروع ككل (أكثر من 120 شخص) لاقتراح موضوعات وقضايا البحث ذات الصلة المباشرة بهم وبالمنظمات والشبكات التي يعملون معها. وقد قام الفريق الأساسي بتدقيق وتحليل هذه الاقتراحات وأعدّ تقريرين رئيسيين لكل سلطة قضائية. تجدر الإشارة إلى أنه في بعض الحالات تم إنجاز العمل داخلياً؛ وفي حالات أخرى اعتمدنا على المصادر والموارد التي يمتلكها مستشارونا الدوليون.

صُممت التقارير لتكون قيمة مباشرة للممارسين ونتيجة لذلك حاولنا تفاعلياً المصطلحات واللغة الأكاديمية المعقدة. وجعلنا النصوص متوفرة باللغة الإنجليزية واللغات المحلية ذات الصلة.

يعكس عدد القراء المتوقع المجموعة المتنوعة من الأشخاص الذين أُجرى معهم مقابلات وشاركونا في التقرير:

- مجموعة كبيرة من المحامين الاجتماعيين/النضاليين ومحامي الدولة
- مهندسون قانونيون قوميون ودوليون
- علماء مهتمون بدور المحامين كأطراف فعّالة على الصعيد السياسي والاجتماعي (مع التركيز بشكل خاص على العدالة الانتقالية)
- مسؤولون حكوميون
- صانعي السياسات الدوليون
- نشطاء المجتمع المدني

- الصحفيون والمعلقون الآخرون

سنتكون السلسلة بالكامل متوفرة على موقعنا (www.lawyersconflictandtransition.org) وسيتم نشرها عن طريق شبكاتنا المختلفة وحسابنا على تويتر (@lawyers_TJ).

نتمنى أن تستمتع بقراءة هذا التقرير ونشجعك على نشره بين شبكاتك.

للمزيد من المعلومات عن المشروع ككل، يُرجى عدم التردد في الاتصال بنا على العنوان التالي:

www.lawyersconflictandtransition.org/contact



د/ كيران ماك إيفوي
مدير مشروع المحامين والصراع والمرحلة الانتقالية

أغسطس 2015

إقرارات وإخلاءات مسؤولية

أعدت سلوى القنطري هذا التقرير بالتعاون مع مشروع المحامين والصراع والمرحلة الانتقالية. تجدر الإشارة إلى أن القنطري عملت في قطاع حقوق الإنسان منذ عام 2007، بمصر وتونس. أما الآن، فهي تعمل في برنامج عدالة النوع الاجتماعي في مكتب تونس بالمركز الدولي للعدالة الانتقالية. كما أنها مرشحة للدكتوراه بجامعة قرطاج (بالتركيز على النوع الاجتماعي في مسار العدالة الانتقالية بتونس) وشاركت كإستشارية عن تونس في مشروع المحامين والصراع والمرحلة الانتقالية.

وجهات النظر والآراء الواردة في التقرير هي وجهات نظر وآراء خاصة بالمؤلفين، وليس مجلس البحوث الاقتصادية والاجتماعية أو المركز الدولي للعدالة الانتقالية. ويمكنك استخدامها ونسخها كلياً أو جزئياً لأغراض تعليمية شريطة (1) ألا تقوم بتغيير أو تعديل المحتوى؛ و(2) ألا تستخدم المادة بشكل ربحي؛ و (3) أن تقر بحقوق المالكين في الطباعة والمصدر في أي اقتباس من التقرير. تجدر الإشارة إلى أن هذا التقرير متوفر دون مقابل.

يستثنى المؤلفون، إلى أقصى حد يسمح به القانون، من كافة المسؤوليات الناتجة عن استخدامك للتقرير. ويؤكد المؤلفون على حقهم الأخلاقي بموجب قانون حقوق طباعة التصميمات وبراءات الاختراع لسنة 1988 بصفتهم مؤلفو هذا العمل.

الرقم الدولي المعياري للكتاب: 9781909131422

المخلص التنفيذي

يسعى هذا التقرير في المقام الأول إلى تقديم نظرة عامة على دور المحامين في تونس في الفترة التي سبقت وأثناء ثورة 2010-2011. ثم يدرس التقرير دور المحامين خلال الفترة الانتقالية والانتخابات البرلمانية والرئاسية التي أجريت في نوفمبر وديسمبر 2014. وكما قد يتوقع المرء، لم يعمل المحامون في تونس في أي مرحلة من مراحل الفترة الانتقالية كمجموعة متجانسة. مع ذلك، فقد أثارت التعبئة الجماعية لقطاع كبير من المحامين إبان وبعد الثورة إعادة التقييم الأساسي لدورهم في المجتمع التونسي، من حيث كيفية رؤيتهم لأنفسهم وكيفية تصوّر العامة لهم. وبأخذ النشاط 'التصاعدي' وأهم الإصلاحات التشريعية والمؤسسية بعين الاعتبار، فإن التقرير يسعى لتسليط الضوء على الديناميكيات التي أحدثت هذا التحول الملحوظ في المواقف تجاه المحامين. حيث يتضمن التقرير بعض المناقشات والتحليلات للمشكلات التي إما قلصت أو زادت من الانقسامات بين المحامين اليساريين والليبراليين والإسلاميين فضلاً عن مراعاة بعض عمليات إعادة الترتيب المهمة داخل المهنة ككل. ويعتمد التحليل الموضوعي على أحداث الثورة والفترة الانتقالية التي نجمت عنها. كما أوردنا أدناه نظرة عامة مختصرة على دور المحامين في تاريخ تونس منذ الاستقلال قبل التقديم لبنية التقرير.

المحامون في تاريخ تونس منذ الاستقلال

'بن علي هرب' من الجدير بالذكر أن محامياً نطق صيحة 'النصر' الشهيرة هذه في 14 جانفي 2011، ليلة هروب الرئيس السابق، زين العابدين بن علي، من تونس¹. ومنذ فترة الاستعمار الفرنسي وصولاً إلى اليوم الحالي، كان المحامون في صدارة الحياة السياسية والعامة في تونس. فقد تجاوز محيط تأثيرهم المؤسسات الرسمية للدولة (فالرئيس الحالي للجمهورية، على سبيل المثال، محامي) ليصل إلى التأثير الاجتماعي والسياسي الذي يتسم به 'المحامون الاجتماعيون' على أرض الواقع.

وقد قاد الحبيب بورقيبة، المحامي الأبرز في تاريخ تونس، الحركة الوطنية لتحرير تونس من الاستعمار الفرنسي. وبالرغم من نسبة الفضل إليه في العديد من التطورات الإيجابية من حيث التعليم الحكومي والصحة وحقوق المرأة، إلا أن عدم اهتمامه بالحرريات السياسية والمدنية مهّد الطريق للانتقال السلمي من طرف بن علي في 7 نوفمبر 1987.

إن أفضل وصف لعلاقة بن علي بالمحاميين هو أنها محاولة طويلة وفاشلة لمنعهم من إنشاء مقاومة سياسية منظمة لنظامه. في الحقيقة، أشير، بكلمات نابليون، إلى أن إحدى رغبات نظامه الأساسية كانت 'قطع لسان المحامي الذي يثير به الرأي العام ضد الحكومة'². وقد أتى استخدامه للقمع ضد المحامين في نهاية الأمر بنتائج عكسية بل إنه كان بمثابة مقدمة لتحول ساحة العدالة إلى موقع للصراع السياسي.

وفقاً لجوي عياري، اعتبر العديد من المحامين أن دعم نظام بن علي يعني ضمناً تنازلاً عن القيم التي تركز عليها مهنتهم³. مع ذلك، دعم بعض المحامين الوضع الراهن بشكل علني وشاركوا في منظمات مثل الخلية. تجدر الإشارة إلى أن هذه المنظمة أنشئت تحت قيادة بورقيبة في المقام الأول للتصدي لقوة الاتحاد العام التونسي للشغل (UGTT) والحد منها. وأصر التجمع الدستوري الديمقراطي (RCD) لبن علي على أنه مجرد شبكة من التجمعات المهنية مُصممة لتمكين المحامين وغيرهم من العمل معاً للمصلحة المتبادلة. أما البعض الآخر، فقد اتخذ وجهة نظر أكثر خيباً عن الخلية معتقداً أن تركيزها الأساسي تحت قيادة بن

1 انظر <www.youtube.com/watch?v=0J0_IqRzaCE> المطلع عليه بتاريخ 2 يونيو 2015.

2 'خطاب نابليون الأول - كيف تعامل مع المتآمرين السياسيين' نيوبيورك تايمز (نيويورك، 14 نوفمبر 1865).

3 إيريك جوي مايكل بشير عياري، 'المحامون في تونس وبن علي: مهنة مسببة؟' (2007) 3 السنة في المغرب العربي

علي تمثل في التصدي لتأثير المحامين عديمي الولاء. وفي حالة المحاماة، على سبيل المثال، يرى العديد من المحامين أن أعضاء الخلية تعاونوا لضمان عدم انتخاب الأشخاص المشكوك في عدوانيتهم في مجلس هيئة المحامين أو في الهيئة المدبرة بالجمعية التونسية للمحامين الشبان (ATJA).

المحامون والثورة

بلغ تسييس المحاماة أوجه في الأفينيات كما يتضح من 'حركة 18 أكتوبر للحقوق والحريات' (التي اندلعت بسبب اعتقال محمد عبو، المحامي البارز في حقوق الإنسان، في مارس 2005) وكرد فعل على تنظيم القمة العالمية لمجتمع المعلومات في نوفمبر 2005. حيث شكلت الأخيرة محاولة من بن علي لتصوير نظامه بالمتسامح فيما يتعلق بحرية التعبير مما أدى إلى استقطابه محامين من خلفيات أيديولوجية مختلفة. ولمواجهة تكتيكات بن علي، سعى المحامون للفت الانتباه إلى حقيقة أن السلطة القضائية مستخدمة كأداة للقمع، مكلفة بإسكات الزملاء المحامين الذين تجرأوا على تحدي النظام. وعلى النحو المبين في الجزء الثالث، كانت هذه التوترات بين المحامين والسلطة القضائية بمثابة القوة الدافعة التي أدت إلى اندلاع أزمة فبراير 2014 أي بعد ذلك بتسع سنوات.

مع ذلك، كانت الأحداث على مستوى القاعدة الشعبية هي من أدى إلى تحول حالة 'المحامين الاجتماعيين' من موقف المعارضة المستمرة والاحتجاج في بعض الأحيان إلى موقف المواجهة الأكثر انتشاراً وصراحة. حيث يعود الفضل لأحداث الحوض المنجمي بقفصة جنوب غرب تونس في 2008، التي احتشد في سياقها عدد كبير من العمال والطلاب بشكل علني لمعارضة النظام، في التمهيد لثورة جانفي 2011. وكانت بالتالي محاكمة 38 من قادة اتحاد الشغل والمحتجين بداية نهاية بن علي، وذلك لأسباب ليس أقلها عدد المحامين الكبير المتزايد الذين بدأوا العمل بالنيابة عن المواطنين العاديين وبجانبهم، كمهنيين ونشطاء شركاء⁴.

المحامون والفترة الانتقالية

دفعت المراحل الانتقالية المختلفة بعد الثورة (2011 - 2014) المحامون للنشطاء إلى الساحة السياسية. حيث شاركوا بشكل مباشر في التطورات السياسية الحاسمة، لاسيما في الفترة التي سبقت انتخابات أكتوبر 2011 التي أدت إلى انتخاب المجلس الوطني التأسيسي الثاني (NCA) للبلاد. كما شارك المحامون بشكل مركزي في اللجان الوطنية المختلفة التي أنشأتها السلطات المؤقتة في 2011. وخارج الدائرة الحكومية، شارك هؤلاء المحامون في 'مجموعة الـ 25 محامياً' التي نشأت كمجموعة ضغط فعالة، لا تكل في قيادة الحملات ضد الفساد وتسعى جاهدة لمواجهة ومعالجة تركة النظام الفاسد.

جاءت انتخابات أكتوبر 2011 بحزب إسلامي - النهضة - إلى سدة الحكم لأول مرة في تاريخ تونس. وبالتعاون مع حزب علماني، التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات، والمؤتمر من أجل الجمهورية، أنشأوا اتحاداً معروفاً باسم 'اللجنة الثلاثية' (ترويكا). وعقب تلك الانتخابات الأولى التي تلت الثورة، تدهورت الحالات الاجتماعية والاقتصادية في تونس واشتدت التهديدات الإرهابية (خاصةً في عام 2013 الذي شهد عمليتين من الاغتيالات السياسية المتتالية). ولمعالجة الأزمة المتفاقمة، بدأ الحوار الوطني، بقيادة الرباعي المكون من ممثلي أهم المنظمات، منها الهيئة الوطنية للمحامين بتونس. أنشئ الرباعي للتوصل

4 لجنة احترام الحريات وحقوق الإنسان، 'محاكمة قادة الحركة الاجتماعية للحوض المنجمي: تقرير (5 ديسمبر 2008) <www.nawaat.org/portail/2008/12/05/proces-des-leaders-du-mouvement-social-du-bassin-minier-compte-rendu/> المطع عليه بتاريخ 30 مايو 2015. انظر أيضاً إيريك جوبي، 'المحامون والنظام القديم والثورة. المهنة والمشاركة العامة في تونس في الأفينيات' (2011) 122 السياسة الأفريقية.

إلى اتفاق على شخصية وطنية مستقلة يمكنها القيادة وترشيح حكومة تكنوقراط جديدة في غضون ثلاثة أسابيع. من ثم تم تحديد أربعة أسابيع إضافية لصياغة: مسودة الدستور؛ وتشكيل الهيئة العليا للانتخابات؛ وصياغة قانون الانتخابات.

طوال هذه الفترة، اشترك المحامون مجدداً على مستوى صناعة القرار السياسي، والضغط لإبراز ومكافحة التعذيب، وصياغة التشريعات للمساعدة في تقدم عملية العدالة الانتقالية. وقد كان التركيز الأساسي للمهنة خلال هذه الفترة على مقاومة ما رآه المحامون بمثابة محاولات لتميع استقلالهم. وتم تكريم جهودهم في هذا الصدد في جانفي 2014 عندما نصت المادة 105 من دستور تونس الجديد على أن "المحاماة مهنة حرة مستقلة تشارك في إقامة العدل و الدفاع عن الحقوق و الحريات. يتمتع المحامي بالضمانات القانونية التي تكفل حمايته و تمكنه من تأدية مهامه."

بنية البحث

كما ذكر، فإن هذا البحث يتناول ثورة 2010-2011 كنقطة انطلاق. حيث يتناول الجزء الأول من هذا البحث باختصار أهم أحداث هذه الفترة ويلفت الانتباه إلى تحول دور العديد من المحامين - من المحركين والميسرين إلى شركاء نشطين في الثورة. ويتناول الجزء الثاني الفترة التي تلي الثورة مباشرة (جانفي - أكتوبر 2011) ويدرس دور المحامين في ثلاث ساحات رئيسية - اللجان الوطنية الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة ومجموعة الـ 25 محامياً. ثم يركز الجزء الثالث على المرحلة الثانية من الفترة الانتقالية، ودور المحامين في تشكيل الجمهورية الثانية. وهنا ننظر أيضاً إلى الجهود المبذولة من أجل: مكافحة التعذيب وإنشاء إطار عمل للعدالة الانتقالية وإعادة تقويم العلاقة بين السلطة القضائية والمحامين وتطوير مفهوم المحاكمة العادلة تقدم "الحوار الوطني" لعام 2013. وفي الختام، تلخص الخاتمة المختصرة أهم النقاط وتلقي الضوء على بعض التحديات المعاصرة.

1- المحامون والثورة: من التعبئة إلى الشراكة

تمت دراسة عناصر مختلفة لأصول الثورة التونسية في مجالات أخرى ومنها: أهمية القمع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي؛ ودور مواقع التواصل الاجتماعي؛ وثقافة الشباب؛ وحركة اتحاد الشغل؛ وأهمية الفرصة⁵. وبالاستفادة من التجارب السابقة، أصبح الأمر أكثر وضوحاً فيما يتعلق بكيفية تحويل تلك التوترات والديناميكيات الأساسية لاحتجاجات 2008 في الحوض المنجمي بقفصة إلى حملة أكثر تركيزاً للعدالة الاجتماعية والاقتصادية وإلى ثورة في نهاية الأمر.

يعد احراق محمد البوعزيزي لنفسه، بائع خضروات من سيدي بوزيد في وسط غرب تونس، في 17 ديسمبر 2010 بمثابة فتيل إشعال الثورة غير المتوقعة في جميع أنحاء البلاد. خاصة مع وجود ما يقرب من 40 في المائة من تعداد السكان من الخريجين العاطلين عن العمل الذين تبلغ أعمارهم أقل من 25 عاماً من بين أول من نظموا أنفسهم عقب وفاة البوعزيزي. انتشرت الاحتجاجات في المناطق الوسطى والغربية وامتدت لتصل إلى العاصمة، تونس.

في اليوم التالي لوفاة البوعزيزي، شارك عدد كبير من المحامين المرتدين للأردية السوداء في اعتصام. و عقب دورهم التالي - مثلهم مثل المتظاهرين الآخرين - برد فعل السلطات. حيث استجابت الحكومة التونسية بإطلاق العنان لقوات الأمن الحكومية على المتظاهرين، وأرسلت 2,000 شرطي لقمع أعمال الشغب في سيدي بوزيد. وبما أن الاحتجاجات ضد النظام قد اندلعت في جميع أنحاء تونس، فقد ازداد عدد المحامين المشاركين بشكل علني في النشاط السياسي بشكل سريع. وفي أثناء الاعتصام بساحة قصر العدالة في 31 ديسمبر 2010 (وفيه طُلب من المحامين ارتداء شريط أحمر كإشارة لدعم الحركة التي اندلعت في سيدي بوزيد)، ازداد التواجد الأمني لمنع المحامين من المرتدين للشريط من الدخول إلى المحكمة. كما انتشر ضباط الشرطة في ساحة المحكمة لمنع المحامين المرتدين للشريط من الدخول إليها وأعتدي على من رفضوا خلع الشريط، حتى أن بعضهم تعرض للإصابة على يد الشرطة ومُزقت الأردية السوداء التي كان يرتديها البعض الآخر⁶.

تفاعلت هيئة المحامين بالدعوة لإضراب عام في 6 جانفي 2011 للتظاهر ضد ما وصفوه بـ'الاستخدام غير المسبوق للقوة ضد المحامين' الذي يرمي ل'إسكاتهم'⁷. وليس من المستغرب أن المحامين المواليين للتجمع الدستوري الديمقراطي عارضوا الإضراب، معللين الأمر بأنه تلاعب سياسي⁸. استمر الإضراب واستقطب المزيد من الاهتمام في جميع أنحاء الجمهورية. وعقب القمع الدموي للمحتجين في تالة والقصرين في 8 - 9 جانفي 2011، كان المحامون، مرة أخرى بأرديتهم السوداء، في مقدمة احتجاج صفاقس جنوبي تونس واحتجاجات أخرى في مدينين والقصرين وسيدي بوزيد. وفي نهاية الأمر، حاول بن علي، يائساً، تعديل حكومته وعرض توفير 300,000 فرصة عمل، إلا أن الأوان قد فات. فقد تصاعدت الاحتجاجات والعنف، وبحلول 14 جانفي، كان الرئيس وعائلته على متن طائرة متجهة إلى المملكة العربية السعودية.

5 انظر، على سبيل المثال، حبيب عايب، 'الجغرافيا الاجتماعية والسياسية للثورة التونسية: ثورة أعشاب ألفا (2011) 38 (129) مراجعة السياسة والاقتصاد الأفريقي؛ مهدي مبروك، 'ثورة الكرامة والحرية: الملاحظات الأولية عن الخلفية الاجتماعية والثقافية للثورة التونسية' (2011) 16 (4) صحيفة دراسات شمال أفريقيا؛ يسري مرزوقي وآخرون، 'مساهمة فيسبوك في ثورة تونس 2011: رؤية علم النفس الحاسوبي' (2012) 15 (5) علم النفس الحاسوبي والسلوك وشبكات التواصل الاجتماعي.

6 في اعتصام سابق بتاريخ 28 ديسمبر 2011، احتج المحامون مرة أخرى في أرديتهم السوداء والأشرطة الحمراء. وفي هذه المناسبة، تم اعتقال المحامين شكري بلعيد و عبدل عيادي واحتازهم لعدة ساعات.

7 انظر بيان هيئة المحامين بتاريخ 6 يناير 2011.

8 انظر 'سيدي بوزيد': إضراب معظم المحامين' (جون أفريك، 6 يناير 2011) <www.jeuneafrique.com/Article/ARTJAWEB20110106182803> المطلع عليه بتاريخ 14 يونيو 2015

على الرغم من أن عميد هيئة المحامين رفض في الدقيقة الأخيرة قيادة المسيرة في 14 جانفي، إلا أن مئات المحامين تقدموا مسيرة أمام وزارة الداخلية بشارع الحبيب بورقيبة، حيث أعلنوا قولتهم (بن علي، ارحل!)⁹. لقد كان اختيار الشارع متعمداً حيث إن هذه الوزارة على وجه التحديد عملت بمثابة الآلة الرئيسية للقمع خلال فترة حكم بن علي التي دامت لمدة 23 عاماً.

رفض الاتحاد العام التونسي للشغل (UGTT) السيطرة المقترحة من رئيس الوزراء محمد الغنوشي لصلته الوثيقة بالنظام القديم¹⁰. في 20 جانفي 2011، أعلن العفو التشريعي العام و تم رفع الحظر المفروض على أنشطة الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان. ثم تبع ذلك إعلان مسيرات نحو العاصمة، تونس، للتأكد من التخلص التام من النظام القديم، متمثلاً في الغنوشي. وتحول ميدان القصة - الذي كان معروفاً بهدوئه- من خلال 'اعتصامين' متتاليين إلى ما يبدو أنه معسكر عشوائي حيث تم تنسيق المتظاهرين في وقفة احتجاجية على مدار اليوم أمام مكتب رئيس الوزراء للمطالبة باستقالة الغنوشي.

وفي ضوء تعليق الدستور والبرلمان، تم تحديد اجتماع في 11 فبراير 2011 بهيئة المحامين. حيث حضر الاجتماع ممثلين عن هيئة المحامين والاتحاد العام التونسي للشغل وجمعية القضاة واتحاد الصحفيين وبعض المنظمات غير الحكومية والأحزاب السياسية الأخرى وكان الهدف من هذا الاجتماع هو إنشاء سلطة وطنية لحماية الثورة. وفي 27 فبراير، ونتيجة للضغط الناتج عن الاعتصامين المتتاليين، رضخ الغنوشي للاستقالة، وعيّن المحامي، الباجي قائد السبسي، كرئيس وزراء، وفي 15 مارس أنشأ الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي. وفي 20 مارس 2011، وفي الاحتفال الـ55 بذكرى يوم الاستقلال، أعلن الرئيس المبزع انتخابات المجلس الوطني التأسيسي الوطنية في يوليو 2011¹¹.

9 وفقاً لجوبي، دعا رئيس الوزراء، محمد ال غنوشي، عميد المحامين (عبد الرازق الكيلاني) إلى اجتماع فردي في تاريخ الإضراب لمناقشة مطالب المحامين. وقبل العميد الدعوة وحضر الاجتماع بدلاً من رئاسة المسيرة (حيث طالبه شوقي طيب وأعضاء آخرون من مجلس الهيئة بذلك). إيريك جوبي 'المحامون والنظام القديم والثورة. المهنة والمشاركة العامة في تونس في الأفينيات' السياسة الأفريقية (2011) 122. كان عبد الرازق الكيلاني في هذه المرحلة عميد المحامين. وعمل بين 2011 - 2013 كوزير منتدب لرئيس الوزراء، متحملاً مسؤولية العلاقات مع المجلس الوطني التأسيسي والحكومة. وفي 2013 - 2014، كان سفيراً ممثلاً دائماً لتونس لدى الأمم المتحدة بجنيف. كما كان مرشحاً في الانتخابات الرئاسية في نوفمبر 2014. ومن بين 27 مرشحاً، احتل المرتبة الثالثة عشر، بـ10,077 صوت (31,0%). للاطلاع على المزيد من المعلومات عن السيرة الذاتية انظر <www.en.wikipedia.org/wiki/Abderrazak_Kilani> المُطلع عليه بتاريخ 12 يونيو 2015

10 كان هناك فراغاً قاطعاً بمجرد مغادرة الرئيس للبلد. انظر <www.youtube.com/watch?v=EMKh0JTto52s> المطلع عليه بتاريخ 12 مايو 2015

11 أجريت الانتخابات أخيراً في 23 أكتوبر 2011.

2- المحامون في أعقاب الثورة: التخطيط الإستراتيجي للفترة الانتقالية (14 جانفي – 23 أكتوبر 2011)

تميزت الفترة 14 جانفي – 23 أكتوبر 2011 بكثافة ثورية استثنائية حيث تم تفكيك أدوات النظام السابق تدريجياً¹². وقد كانت مشاركة المحامين أكثر بروزاً في المجالات التالية: اللجان الوطنية؛ والهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي؛ ومجموعة الـ25 محامياً.

اللجان الوطنية

في 17 جانفي 2011، تم إنشاء ثلاث لجان وطنية مستقلة من قبل السلطات المؤقتة: (1) اللجنة العليا للإصلاح السياسي¹³ و (2) اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق في قضايا الرشوة والفساد (يُشار إليها بلجنة 'بن عمر')¹⁴ و (3) اللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق في التجاوزات و الانتهاكات المسجلة خلال الفترة الممتدة من 17 ديسمبر 2010 الى حين زوال موجبها (التي قادها المحامي توفيق بودريالة)¹⁵. وقد كان للجنتين الأخيرتين علاقة مباشرة بالمحامين، إما لأن قادتهم كانوا من المحامين أو لأن المحامين شاركوا بشكل مركزي في عملهم (على سبيل المثال، للتحقق من صحة الاتهامات بقضايا الفساد والتعامل معها). وبالرغم من أنه لم يتم إنشاء لجنة حقيقة بصورة كاملة حتى عام 2014، إلا أنه، في الفترة الانتقالية، شكلت هذه الهيئات عملية أولية للبحث عن الحقيقة.

ركزت لجنة 'بن عمر' (نشر تقريرها في نوفمبر 2011) على تحديد مصادر الفساد خلال العقدين السابقين، بما في ذلك داخل مجتمع المحاماة. على سبيل المثال، قامت اللجنة بمراجعة ممارسة منح عقود الصفقات العمومية إلى المحامين المعروفين بولائهم للنظام والطرق العديدة التي استخدمها بن علي وعائلته للتأثير على عمل السلطة القضائية. وبالرغم من المواجهات مع السلطة القضائية وغيرها من العوائق، نجحت اللجنة في إحالة عديد القضايا إلى النيابة العمومية. وخلال هذه العملية، كشفت اللجنة عن البنية المعقدة للفساد التي استطاع بن علي وشركائه من خلالها التحكم في الشركات الخاصة والتهرب من الضرائب والرسوم الجمركية.

وثقت لجنة بودريالة عشرات الحالات من انتهاكات حقوق الإنسان إبان الثورة، أقرت، عند الاقتضاء، مسؤولية الحكومة عن هذه الانتهاكات. وقد استند التقرير النهائي المكون من 1,040 صفحة، الصادر في أوائل مايو 2012، بشكل رئيسي على العمل الميداني في تلك المناطق التي شهدت أكثر أنواع القمع قسوة خلال الثورة. وأوصى التقرير بإنشاء برنامج عدالة انتقالية شامل، يتضمن لجنة حقيقة وبرنامج جبر ضرر للضحايا. و تم تقديم نفس التقرير فيما يهم الحالات ذات الصلة بمصابي وشهداء الثورة، لرئيس الجمهورية والمحاكم العسكرية.

12 بناءً على تعليمات القاضي فرحات الراجحي، الذي كان وزيراً مؤقتاً للداخلية تم تعيين المحامي فوزي بن مراد لرفع دعوى باسم الدولة التونسية ضد حزب التجمع الدستوري الديمقراطي، لحل ما كان حزباً حاكماً لمدة خمسة و خمسين عاماً.

13 اندمجت هذه اللجنة فيما بعد مع هيئة أخرى لتصبح اللجنة العليا لحماية أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي.

14 الاسم الكامل لرئيس اللجنة هو الأستاذ/ عبد الفتاح عمر.

15 تقرر هذا التاريخ سابقاً بموجب المرسوم التشريعي رقم 8 (لسنة 2011) بدءاً من 18 فبراير 2011.

الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي

أنشئت الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي (HAARO) في مارس 2011¹⁶. تم تكليف هذه الهيئة بإعداد القوانين ذات الصلة بالتنظيم السياسي للدولة وباقتراح الإصلاحات التي قد تساعد في تحقيق أهداف الثورة والعملية الديمقراطية. كما دُعيت لمراقبة أنشطة الحكومة والمشاركة في الحوار مع رئيس الوزراء¹⁷. وتضمنت الهيئة، بقيادة الأستاذ/ عياض بن عاشور، أحد أذكي العقول القانونية التونسية، ممثلين لإثنا عشر حزباً سياسياً وثمان عشرة منظمة من منظمات المجتمع المدني وأسر شهداء ثورة جانفي 2011. كما كان لهيئة المحامين أربعة ممثلين، منهم امرأة هي سعيده العكرمي¹⁸. وبالإضافة إلى ترشيحات هيئة المحامين، تم ادراج محامين بين ممثلي الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان (مثل، مختار الطريفي وأنور القوصري). و كان المحامون شكري بلعيد وسمير ديلو و عميد المحامين السابق، عبد الجليل بوراوي، من الشخصيات المعروفة أيضاً بين ممثلي الأحزاب السياسية.

وبالرغم من مشاركة المحامين بفعالية في "المخرجات"، لاسيما فيما يتعلق بقانون الانتخابات وتمويل الأحزاب السياسية والجمعيات والمراسيم التشريعية لقطاع المعلومات، إلا أن أهم إنجازاتهم في 2011 كان إعلان المرسوم رقم 79 الذي ينظم مهنة المحاماة. حيث عمدت المادة 1 من هذا النص إلى ترقية حالة المحامي من شريك في إدارة العدالة إلى أحد المدافعين عن الحريات وحقوق الإنسان¹⁹. وقد منح هذا التصريح الاستثنائي عن دور المحامين داخل نظام العدالة اعترافاً رسمياً بالحالة الفعلية التي سعى إليها المحامين التونسيين قبل و خلال الثورة.

مجموعة الـ25 محامياً

على عكس المبادرات سالفة الذكر، لم تكن 'مجموعة الـ25 محامياً' مبادرة حكومية. بل تم إنشاؤها في فبراير 2011 بواسطة مجموعة من المحامين الذين رغبوا في التحقيق في قضايا الفساد في ظل النظام القديم والمساعدة في بناء نظام قضائي يمكنه الوفاء بطموحات العدالة الانتقالية لدى الشعب التونسي. وفي مناسبات عديدة، كررت المجموعة التزامها برفض الدفاع عن أو التفاوض مع ممثلي النظام السابق أو من لهم صلة به، مؤكدة على أن المحامي الذي ينتهك هذا الالتزام سيتم استبعاده تلقائياً من عضوية المجموعة²⁰.

في تقريرها المقدم إلى الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، أوصت المجموعة بإنشاء لجنة مشتركة لإعداد قائمة برموز الفساد الذين يجب التحقيق معهم، بالإضافة إلى إعداد قائمة بالقضاة والمحامين المعروفين

16 عقب مغادرة بن علي مباشرة تم إنشاء عدة لجان لسد الفراغ السياسي. وتم دمج اثنتين من هذه اللجان – اللجنة العليا للإصلاح السياسي والمجلس الوطني (أو اللجنة العليا) لحماية الثورة – ليشكلان معاً الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي (HAARO).
17 أنشأت المادة 2 من المرسوم التشريعي رقم 6 بتاريخ 18 فبراير 2011 الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي.

18 ممثلو هيئة المحامين الأربع هم: سعيده العكرمي وأحمد صديق وفتحي لعيني ورشاد بارجيش. كانت سعيده العكرمي، ناشطة إسلامية، عضواً في 'الجمعية الدولية لمساندة المساجين السياسيين' (محظورة في ظل حكم بن علي). كما أنها زوجة وزير العدل التابع لحزب النهضة الذي خدم في الحكومة المشكلة بعد انتخابات أكتوبر 2011.

19 أدت هذه المادة إلى ترقية المادة 1 من القانون رقم 87-89 (7 سبتمبر 1989) الذي ينظم مهنة المحاماة. ونصت على ما يلي: المحاماة مهنة حرة مستقلة غايتها المساعدة على إقامة العدل "

20 صرح أوليفير مترز، محامي ابن شقيق بن علي، عماد الطرابلسي، بتلقيه انباء عن تهديدات تعرض لها محامون تونسيون بالنزب لدفاعه عن ممثل النظام القديم. انظر: 'تونس، بن علي: المحامون "المهددون" لو فيجارو <www.lefigaro.fr/flash-actu/2011/02/17/97001-20110217FILWWW00455-tunisieben-ali-les-avocats-menaces.php> 12 يونيو 2015

بالفساد²¹. بدأت المجموعة بأساس مكون من عشرة محامين تم تنسيق عملهم بقيادة أنور الباصي وعمر صفراوي. وحاولوا إعداد مخطط شامل، يحدد الخطوط بين الأفراد الأقوياء في الحكومة ورجال الأعمال وحزب بن علي السياسي ثم شرعوا في التقاضي الإستراتيجي على غرار 'مجال شكاوى المواطنين'²². ثم استخدم الخبرة القانونية لتحدي اللامبالاة السائدة داخل الحكومات المؤقتة المتتالية فيما يتعلق بملاحقة الجناة من النظام السابق. وتم رفع دعاوى ضد الرئيس السابق بن علي ووزيري الداخلية السابقين، رفيق بلحاج قاسم وأحمد فريعة، ووزير الدفاع السابق، كمال مرجان، والعديد من الشخصيات البارزة المحسوبة على التجمع الدستوري الديمقراطي²³. في أغسطس 2011، وعقب إطلاق سراح وزير العدل السابق المحسوب على نظام بن علي، بشير التكري، وهرب واحدة من كبار مسؤولي التجمع الدستوري الديمقراطي من تونس، سعيدة العقربي، كثفت المجموعة من جهودها و تحددت الحكومة لإعداد قائمة بالقضاة المتخصصين في ملاحقة القضايا المالية والتجارية. وتمت دراسة المخطط من قبل حكومة رئيس الوزراء الباجي قائد السبسي.

إلا أن الديناميكية المبكرة لـ"مجموعة الـ25" كمجموعة ضغط في الفترة التي تلت الثورة مباشرة لم تدم. حيث استقال سبعة من أعضائها الأصليين احتجاجاً على ما اعتبروه 'ممارسات غير ديمقراطية' في إدارة المجموعة بالإضافة إلى الانحراف عن أهدافها المحددة. كما نشأ صراع داخل المجموعة لحقيقة أن أحد الأعضاء وافق على الدفاع عن مسؤول كان مقرباً من بن علي. تجدر الإشارة إلى أنه لم يتم حل المجموعة رسمياً وأن عضوها الحالي، أنور الباصي، يصر على أن 'أهم شيء بالنسبة للمجموعة هو المضي قدماً في العمل'²⁴.

21 انظر 'مجموعة الـ25 تعرب عن قلقها إزاء الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي' -www.tunisia- live.net/2011/08/12/group-of-25 المطلع عليه بتاريخ 4 مايو 2015؛ أيمن علاني، 'ما الذي يجعل مجموعة الـ25 تعمل؟' (انتخابات تونس، 13 سبتمبر 2011) <www.latunisievote.org/fr/politique/item/251-le-groupe-des-25-avocats-des-justiciers-qui-derangent-> المطلع عليه بتاريخ 13 فبراير 2015
22 مريم منور، 'تونس: محامو الثورة (أفريقيا، 23 مايو 2011) <www.afrik.com/article22911.html> المطلع عليه بتاريخ 3 مايو 2015
23 كان من ضمنهم حامد القروي ومحمد الغرياني وعبدالله القلال ورضا شلغوم وعبد الرحيم الزواري وزهير المظفر والشادلي الينفاتي وعبد العزيز بن ضياء كمال مرجان وعبد الوهاب عبدالله
24 انظر شوقي الرويسي، تونس الرقمية، 'الصراع في مهد مجموعة الـ25 واستقالة 6 أعضاء جدد من المحامين' <www.tunisienumerique.com/conflit-au-sein-du-groupe-des-25-et-demission-de-6-nouveaux-avocats/47228> المطلع عليه بتاريخ 24 يونيو 2015

3- المحامون وتشكيل الجمهورية الثانية (23 أكتوبر 2011 – أغسطس 2015)

بشرت انتخابات أكتوبر 2011 بمجلس وطني تأسيسي جديد (NCA) ولأول مرة في تاريخ تونس، يأتي حزباً إسلامياً (النهضة) إلى سدة الحكم. وقد كانت مشاركة المحامين في هذه المرحلة الثانية من الفترة الانتقالية أكثر وضوحاً في حملات لمقاومة التعذيب وإعداد إطار عمل للعدالة الانتقالية، وعلى وجه الخصوص، لتحديد استقلال مهنتهم. وتبلور دورهم عندما تمت عمليتين من عمليات الاغتيال السياسي رفيعة المستوى في عام 2013 (تضمنت إحداهما اغتيال محام في مجال حقوق الإنسان)²⁵.

مكافحة التعذيب

عادةً ما كان الافتقار إلى حق الوصول إلى محامٍ أثناء فترة الاحتجاز قبل ثبوت التهمة في تونس سبباً في غياب نوع من أنواع الحماية الهامة ضد احتمال التعرض للتعذيب²⁶. وبالرغم من انتشار أمثلة للتعذيب في ظل حكم نظام بن علي، إلا أن الظاهرة اشتدت في الفترة التي تلت الثورة. فخلال زيارة إلى تونس في مايو 2011، على سبيل المثال، ذكر المقرر الخاص للأمم المتحدة عن التعذيب أن التعذيب وغيره من المعاملات السيئة ما زال مستمراً. وأوضح الحاجة إلى إجراء تحقيقات فورية متعمقة، ومحاكمة المسؤولين عن ذلك، وتمكين الضحايا من الوصول إلى سبل الانتصاف والتعويض الفعالة²⁷.

كانت راضية نصراوي، محامية حقوق الإنسان والناشطة البارزة، والشريك المؤسس ورئيسة الجمعية التونسية لمناهضة التعذيب، منظمة حملات لا تكل ولا تمل في هذا الصدد²⁸. و تتدد جمعيتها بالتعذيب وتقدم المساعدات القانونية والطبية للضحايا وتتحالف مع شبكات حقوق الإنسان الدولية لزيادة الوعي عن التعذيب في تونس. تجدر الإشارة إلى أن الجمعية كانت محظورة في ظل حكم بن علي وأن نصراوي نفسها تعرضت لأعمال وحشية من الشرطة (منها الاعتداء الجسدي في الشارع) ولمحاولات لترهيبها وترهيب عملائها وأطفالها. إلا أن الجمعية التونسية لمناهضة التعذيب أصبحت قانونية في

25 كان شكري بلعيد محامياً ومؤسساً لحركة الوطنيين الديمقراطيين، حركة ماركسية-لينينية، ذات صلة بالقومية العربية. وأصبحت الحركة قانونية بعد ثورة جانفي 2011 واندمجت مع حزب الوطنيين العمال الديمقراطي لتصبح النظير اليساري لحزب النهضة الإسلامي. ووفقاً لوزارة الداخلية التونسية، فقد قُتل بلعيد في 6 فبراير 2013 على يد 'سلفي منطرف' بسبب موقفه المتطرف حيال النهضة وانتقاده لأدائه في الحكومة.

26 انظر الفصل الثاني من التقرير المشترك لجمعية العمل المسيحي من أجل القضاء على التعذيب (ACAT) بالتعاون مع منظمة الحرية والإنصاف والمنظمة التونسية لمناهضة التعذيب " هل تكلمت عن العدل؟ دراسة ظاهرة التعذيب في تونس" (يونيو 2012)

<www.unmondetortionnaire.com/IMG/pdf/Rapport_Tunisie_ACAT_Juin_2012_FR_Vous_avez_dit_justice_Etude_du_phenomene_tortionnaire_en_Tunisie.pdf> المُطلع عليه بتاريخ 12 يونيو 2015.

27 بموجب القانون التونسي، لا يحق للمحتجزين الوصول إلى محامٍ أثناء فترة الاحتجاز قبل ثبوت التهمة. حيث يُمنح هذا الحق فقط عند مؤلهم لأول مرة أمام قاضي التحقيق، وهي فترة قد تصل إلى ستة أيام من الاعتقال. وبحلول هذا الوقت، يكون العديد من المشتبه فيهم قد وقعوا بالفعل (دون حضور المحامي) على بيان قد يكونوا أكرهوا على توقيعه إلا أنه بمثابة دليل مقبول خلال المحاكمة. انظر تقرير منظمة هيومن رايتس واتش

'تصدع النظام: حالات المحتجزين قبل ثبوت الاتهام في تونس' (نوفمبر 2013)

<www.hrw.org/reports/2013/12/05/cracks-system-0> المُطلع عليه بتاريخ 4 يوليو 2015

27 مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، تقرير المقرر الخاص عن التعذيب وغيره من المعاملات أو العقوبات الأخرى القاسية وغير الإنسانية والمهينة، خوان إي/ ميندز، مهمة في تونس، A/HRC/19/61/Add.1 (2 فبراير 2012)

<www.ohchr.org/Documents/Issues/SRTorture/A-HRC-19-61-Add-1.pdf>

28 كاتالين فريدي ورولان بيرغر ستيفتاتغ و'راضية نصراوي. قيادة المعركة لمناهضة التعذيب في تونس'، (18 نوفمبر 2011)

<www.human-dignity-forum.org/2011/11/radhia-nasraoui-leading-the-fight-against-torture-in-tunisia> مُطلع عليه بتاريخ 12 يوليو 2015.

لتمثيل تونس في اللجنة الفرعية للبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب من أجل منع التعذيب وغيره من المعاملات أو العقوبات القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة. انظر أيضاً: <www.ohchr.org/EN/HRBodies/OPCAT/Pages/Elections2014.aspx>

المُطلع عليه بتاريخ 2 أغسطس 2015. بالطبع لم تكن هذه الحركة واردة قبل الثورة.

أعقاب الثورة، وتمكنت نصراوي في النهاية من التحالف مع المنظمة الدولية لمناهضة التعذيب (OMCT) وإنشاء مراكز سند في مارس 2013 في كل من الكاف (بالشمال الغربي) وسيدي بوزيد (في الوسط)²⁹. تهدف هذه المراكز إلى تزويد ضحايا التعذيب والمعاملة السيئة وذويهم بالمساعدات القانونية والطبية. ويتضمن طاقم العمل بالمراكز محامين ذوي خبرة يلعبون دوراً حيوياً في الوصول إلى الضحايا المتواجدين خارج تونس³⁰.

بالرغم من تصديق تونس على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب³¹ في 19 فبراير 2011، إلا أنه تم تمرير المرسوم رقم 106 في وقت لاحق من هذا العام، ليعدل ويكمل القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجزائية. حيث تضمن هذا المرسوم مادة تنص على ما يلي: 'تسقط الدعوى العامة الناتجة عن جريمة تعذيب بعد مرور خمسة عشر عاماً'³². الأمر الذي أدى لرفع ثلاث دعاوى ضد رئيس الوزراء، باجي قايد السبسي، من قبل لجنة الدفاع عن ضحايا التعذيب بالحركة اليوسيفية³³. واحتجت لجنة الدفاع عن السبسي بأنه لم يضع هذا القانون التشريعي للتهرب من المساءلة وإنما كان يرغب فقط في تحديد مفهوم التعذيب من الناحية القانونية وفي توضيح الإطار الزمني بالنسبة لتحقيقات انتهاكات حقوق الإنسان³⁴. إلا أن توقيت التشريع أثار اتهامات مثل أنه يعمل لمصلحته الشخصية³⁵. نُسخ النص فيما بعد وتضمن قانون العدالة الانتقالية الصادر بتاريخ 24 ديسمبر 2013 التعذيب كأحد أهم موضوعات التحقيق على يد الدوائر القضائية المتخصصة. كما نص هذا القانون على أن الانتهاكات بموجب المادة 8 (ذات الصلة بالتعذيب) 'لا تخضع للنقادم'³⁶.

تطلب التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب إعداد آلية وقائية وطنية (NPM) لمراقبة أماكن الاحتجاز. وتضمنت اللجنة الفنية التي قادت عملية الصياغة خبراء من المجتمع المدني وخبراء دوليين متخصصين في الوقاية من التعذيب. وترأس اللجنة الرئيس السابق للرابطة التونسية لحقوق الإنسان والمحامي، مختار الطريفي، كما كانت محامية حقوق الإنسان، سعيدة العكرمي، إحدى أعضاء هذه اللجنة. وفي 9 أكتوبر 2013، صادق المجلس الوطني التأسيسي على قانون الالية الوطنية للحماية من التعذيب وغيره من المعاملات أو العقوبات القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة. حيث تتكون الهيئة من ستة عشر خبيراً بدوام كامل لديهم الصلاحية لزيارة أي موقع يُمنع فيه الأشخاص من حرياتهم

29 انظر 'افتتاح مراكز سند الاستشارية في الكاف وسيدي بوزيد'، (باللغة العربية) www.omct.org/files/2013/09/22380/cp_ouverture_sanad_ar.pdf مُطلع عليه بتاريخ 12 يونيو 2015
30 انظر تقرير منظمة مراقبة حقوق الإنسان 'تونس: الاشتباه في وفاة أثناء الاحتجاز' 13 أكتوبر 2014 <www.hrw.org/news/2014/10/13/tunisia-suspicious-death-custody-0> وتقرير منظمة العفو الدولية 'إصلاحات ضرورية للقضاء على التعذيب في تونس'، 10 نوفمبر 2013 <www.youth-for-change.blogspot.com/2013/11/la-necessaire-reforme-pour-leradication.html> مُطلع عليه بتاريخ 14 يونيو 2015.

31 صدقت تونس على اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من المعاملات أو العقوبات القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة في سبتمبر 1988 والتعذيب محظور بموجب المادة 101 من القانون الجنائي التونسي، المضافة في عام 1999.

32 انظر المادة 5، الفقرة 4 على <www.legislation-securite.tn/fr/node/30461> مُطلع عليها بتاريخ 2 أغسطس 2015. نص القانون التونسي في السابق على سقوط دعوى جرائم التعذيب بالنقادم بعد 10 سنوات.

33 الدعوى ذات الصلة بقمع أتباع صالح بن يوسف، خصم الرئيس السابق، حبيب بورقيبة، خلال فترة تولي السبسي لوزارة الداخلية ومنصب مدير الأمن الوطني في ظل قيادة بورقيبة. لمعرفة معلومات عن سيرة بن يوسف، انظر

<en.wikipedia.org/wiki/Salah_ben_Youssef> مُطلع عليه بتاريخ 12 فبراير 2015
34 هشام القاسمي، 'قرار إلغاء قبول قضايا التعذيب: خطوة لضمان حق الضحية' (باللغة العربية) (جدل، 17 نوفمبر 2012) <jadal.tn/10023>

35 انظر 'لجنة الدفاع عن ضحايا تعذيب الحركة اليوسيفية ترفع قضية ضد الباجي قايد السبسي' (باللغة العربية) (15 مارس 2012، المشهد التونسي) <www.machhad.com/8456> مُطلع عليه بتاريخ 30 يونيو 2015

36 ترجمة غير رسمية للمركز الدولي للعدالة الانتقالية. انظر المواد 8 و 9 على <www.ohchr.org/Documents/Countries/TN/TransitionalJusticeTunisia.pdf> مُطلع عليه بتاريخ 2 أغسطس 2015.

لتوثيق التعذيب وسوء المعاملة والصلاحيات لطلب التحقيقات الجنائية والإدارية والصلاحيات لإصدار التوصيات المتعلقة بإجراءات القضاء على التعذيب وسوء المعاملة. تجدر الإشارة إلى أن تونس هي أول بلد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تنشأ هذه الآلية الداخلية المستقلة للوقاية من التعذيب³⁷.

إعداد إطار عمل للعدالة الانتقالية

في أعقاب انتخابات أكتوبر 2011، لم يعد بوسع السياسيين تجاهل دعوات الضحايا ومنظمات المجتمع المدني المطالبة بتسريع للعدالة الانتقالية. ونصت المادة 24 من القانون الاساسي الخاص بالتنظيم المؤقت للسلطات العمومية على أنه "يسن المجلس الوطني التأسيسي قانوناً أساسياً ينظم العدالة الانتقالية ويضبط أسسها ومجال اختصاصها³⁸."

تم إنشاء وزارة لحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية في يناير 2012 وفي شهر أبريل التالي لهذا التاريخ، بدأ الحوار الوطني عن العدالة الانتقالية بشكل رسمي في وجود رئيس الوزراء، حمادي الجبالي، و رئيس المجلس الوطني التأسيسي، مصطفى بن جعفر، ورئيس الجمهورية، منصف المرزوقي. ترأس الوزارة سمير ديلو، محامٍ وناشط من الحزب الإسلامي، النهضة، الذي كان معروفاً بدفاعه عن النشطاء السياسيين. كما أنه إحدى مؤسسي الجمعية الدولية لمساندة المساجين السياسيين وكان سجيناً سياسياً سابقاً في ظل حكم بن علي³⁹. تم إنشاء لجنة فنية في مايو 2012 للإشراف على الحوار ولصياغة أول قانون للعدالة الانتقالية في تاريخ تونس. ويتسبب من المحامي محسن السحباني، عضو بحزب النهضة وملحق بوزارة ديلو للعدالة الانتقالية، ضمت اللجنة اثنا عشر ممثلاً من خمس شبكات رئيسية تعمل على العدالة الانتقالية في تونس، من بين اعضائها ثلاثة محامين⁴⁰.

قُدمت المسودة النهائية إلى المجلس الوطني التأسيسي في يناير 2013. وجرت مناقشة المسودة أثناء الجدل المحتدم المتعلق بمسودة قانون العزل السياسي (المعروف بـ"تحصين الثورة")⁴¹ وعمليات الاغتيال السياسية لمحامي حقوق الإنسان شكري بلعيد و النائب المنتخب، محمد البراهمي. ثم أنشأت بسمه الخلفاوي، أرملة محامي حقوق الإنسان المغتال، شكري بلعيد، 'اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق عن اغتيال شكري بلعيد'. وبقيامها بذلك، زادت الدعوات للمضي قدماً في قضايا العدالة الانتقالية⁴². كما أدى كتاب الرئيس منصف المرزوقي المنشور على الإنترنت جهاز الدعاية في ظل حكم بن علي: الكتاب

37 انظر تقرير منظمة هيومن رايتس واتش 'تصدع النظام: حالات المحتجزين قبل ثبوت الاتهام في تونس' (نوفمبر 2013)

<www.hrw.org/reports/2013/12/05/cracks-system-0> المُطلع عليه بتاريخ 3 يوليو 2015

38 انظر القانون الاساسي رقم 6 الصادر بتاريخ 16 ديسمبر 2011، الذي يتعامل مع تنظيم السلطات العمومية، الرائد الرسمي التونسي عدد 97، 20 و 23 ديسمبر 2011، ص 3111-3115.

39 للاطلاع على المزيد من معلومات السيرة الذاتية انظر 'سمير ديلو' (15 أغسطس 2011، تونس حية) <www.tunisia-live.net/whoswho/samir-dilou> مُطلع عليه بتاريخ 31 مايو 2015

40 الشبكات هي: مركز تونس للعدالة الانتقالية ومركز الكواكبي للتحويلات الديمقراطية والشبكة التونسية للعدالة الانتقالية ومركز تونس لحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية والتنسيقية الوطنية للعدالة الانتقالية. أما الأعضاء المحامين فهم: حبيب شلبي من الشبكة التونسية للعدالة الانتقالية و علا بن نجمة من مركز تونس لحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية وأمنة سماري من التنسيقية الوطنية للعدالة الانتقالية)

41 أثناء إعداد تشريع العدالة الانتقالية، اقترح أحد أعضاء ائتلاف الحكومة، مؤتمر الحزب الجمهوري (CPR)، قانوناً بـ'تحصين الثورة سياسياً'. حيث اقترح منع أعضاء التجمع الدستوري الديمقراطي من شغل المناصب. رحبت مجموعات حقوق الإنسان بهذا الاقتراح لتقييد المشاركة السياسية للمسؤولين عن التعذيب وانتهاكات حقوق الإنسان في ظل حكم بن علي إلا أنها شككت في الاستبعاد الشامل لمن شغلوا مناصب كتابية صغيرة في الحكومة السابقة. حيث قالوا بأن هذا قد ينتهك المعاهدات الدولية مثل الاتفاقية الدولية لحقوق المدنية والسياسية التي تُعد تونس طرفاً بها. انظر <www.hrw.org/news/2013/06/15/tunisia-sweeping-political-exclusion-law> مُطلع عليه بتاريخ 28 يوليو 2015.

42 في 30 مارس 2014، اغلق قاضي التحقيق ملف اغتيال بلعيد. وكان المبرر المقدم أن بعض المتهمين قتلوا بالفعل في المواجهة المسلحة مع الشرطة بينما تجاوز الآخرون، المحتجزين، أقصى فترة احتجاز وهي 14 شهراً. وفي يونيو 2015 افتتحت أولى جلسات الاستماع في قضية

الأسود⁴³ الى مزيد من الضغط. و تمت المصادقة على القانون في 24 ديسمبر 2013 كقانون اساسي عدد 53-2013 يتعلق بإرساء العدالة الانتقالية و تنظيمها.

للدخول في المسار البرلماني، أنشأت هيئة المحامين في فبراير 2012 مجموعة العمل المتعلقة بالعدالة الانتقالية. وهو ما وصفوه بأنه انعكاس 'لدورهم التقليدي والطبيعي في الدفاع عن الحقوق والحريات' و'التزامهم بعملية العدالة الانتقالية'⁴⁴. أصدرت مجموعة العمل نسختها الخاصة من مسودة قانون العدالة الانتقالية، مركزةً على إنشاء هيئة عليا للحقيقة والعدالة والمصالحة. وبالرغم من ان المبادرة التي طرحتها اللجنة الفنية الرسمية لها اولوية النظر ، إلا أنه من الواضح أن اقتراحات هيئة المحامين كان لها تأثيراً، لاسيما فيما يتعلق بتقنيات التحكيم والمصالحة.

كما شارك المحامون بفاعلية في عمل لجنة الدفاع عن شهداء ومصابي الثورة - وهي لجنة أسست إبان الثورة لتوفير الخدمات القانونية التطوعية لذوي الشهداء والمصابين، الذين أتى العديد منهم من مناطق فقيرة ومهمشة تاريخياً. وعمل العديد من نفس المحامين مع التنسيق الوطنية للعدالة الانتقالية، التي ترأسها المحامي عمر الصفراوي.

غير أن المحامين نزعوا بشكل عام إلى قلة الثقة فيما يتعلق باحتمالات تحقيق العدالة أمام المحاكم العسكرية، التي كانت تمتلك السلطة القضائية في القضايا ذات الصلة بالشهداء والمصابين. وقد أكدت الأحكام الصادرة بتاريخ 12 أبريل 2014، التي خفضت فيها المحكمة العسكرية التونسية العقوبات المفروضة على مسؤولين كبار متهمين بقيادة قتل المدنيين خلال ثورة 2010-2011 (بالحكم بعدم سماع الدعوى [الرفض الرسمي للتهم] المسجلة ضد بعضهم)، وجهة نظر العديد بأن الحكومة يجب أن تواصل إنشاء الدوائر القضائية المتخصصة وإنشاء هيئة الحقيقة والكرامة بشكل رسمي⁴⁵.

أثارت هذه الأحكام الفوضى في المجلس التأسيسي. وبدلاً من احداث الدوائر المتخصصة بموجب قانون العدالة الانتقالية الجديد (التي لا يمكن معارضة قراراتها بموجب مبدأ اتصال القضاء)، انتقل نواب المجلس الوطني التأسيسي إلى مسودة قديمة لعام 2012 وطالبوا بإنشاء محاكم للتعامل مع قضايا جرحى و شهداء الثورة خاصة مع شروع العائلات في إضراب جماعي عن الطعام. و عبرت الجمعية التونسية للقضاء عن معارضتها للمحاكم الاستثنائية المقترحة و ضرورة احداث الدوائر المختصة. و لم تأخذ هيئة المحامين موقفاً علنياً في تلك المرحلة.

اغتيال شكري بلعيد بالمحكمة الابتدائية في تونس. إلا أنه تم تأجيل محاكمة أربعة وعشرين متهماً حتى أكتوبر 2015 بناءً على طلب المدعي ولجنة الدفاع وأحد المتهمين.

43 انظر دايفيد تولبيرت 'كتاب تونس الأسود: شفافية أم مطاردة للسرقة؟' <www.aljazeera.com/indepth/opinion/2013/12/tunisia-black-book-transparency-witch-hunt-2013128517156923.html> مطلع عليه بتاريخ 12 مايو 2015. يذكر الكتاب أسماء الصحفيين والوسائل وقنوات

التلفزيون ووكالات الأخبار وصناع الرأي وأساتذة الجامعة والأكاديميين، الذين زعم أنهم تعاونوا مع النظام السابق للمساعدة في تحسين صورة نظام بن علي، على الصعيدين الوطني والدولي. وتعتمد هذه الادعاءات على سجلات الرئيس السابق.

44 انظر 'المقدمة العامة لمجموعة العمل الخاصة بالعدالة الانتقالية: التكوين، الأعضاء، الأهداف، العمل (يناير 2013) 3 مجلة هيئة المحامين 13.

45 تنص المادة 9-148 من دستور 27 يناير 2014 على ما يلي: تلتزم الدولة بتطبيق منظومة العدالة الانتقالية في جميع مجالاتها و المدة الزمنية المحددة بالتشريع المتعلق بها. و لا يقبل في هذا السياق الدفع بعدم رجعية القوانين او بوجود عفو سابق او بحجة اتصال النضاء او بسقوط الجريمة او العقاب بمرور الزمن. يُعتبر الاحتجاج بعدم رجعية القوانين ووجود حالات العفو السابقة وقوة الشيء المقضي به وسقوط الجنائية أو العقوبة بالتقدم مرفوضاً.

في يونيو 2014، شهدت تونس أخيراً انطلاق هيئة الحقيقة والكرامة. وتضمن المفوضين المعيّنين محامين، وترأسها، للمرة الثانية فقط في تاريخ هيئات الحقيقة على الصعيد الدولي، امرأة: الصحفية وناشطة حقوق الإنسان سهام بن سدرين⁴⁶.

فحص سجلات المحامين والسلطة القضائية

في مايو 2012، وفي خضم التحديات المتعلقة بمبادرات العدالة الانتقالية، قُدم مشروع قانون مثير للجدل إلى المجلس الوطني التأسيسي. دعا مشروع القانون إلى تطهير السلطة القضائية ومهنة المحاماة. حيث أُعد إجراء 'فحص السجلات' المقترح للتوصل إلى إجراء للإصلاح المؤسسي في كلا القطاعين. سبق مشروع القانون هذا قرار لوزير العدل آنذاك، المحامي نور الدين البحيري، بفصل 82 قاضياً في محاولة منه لتطهير المهنة من 'عناصرها الفاسدة'⁴⁷. وبالرغم من انتقاد الإجراء بشدة على أنه انتهاك لمبدأ الفصل بين السلطات، إلا أن مسودة القانون عادت للظهور مرةً أخرى في يناير 2013 وتم تعميمها للمناقشة داخل المجلس الوطني التأسيسي .

يتألف مشروع القانون من 8 مواد مُخصصة لمحاسبة المحامين والقضاة بما في ذلك الذين اختلسوا المال العام في الفترة بين 7 نوفمبر 1987 وحتى 14 جانفي 2011⁴⁸.

تشير المادة 5 تحديداً إلى المحامين وتنص على أن اللجنة ستحقق في الفساد المالي المشتبه فيه في مهنة المحاماة عن طريق فحص الملفات المتعلقة بما يلي: التحيل ومشاركة عملاء غير قانونيين والتوسط في الرشوة والخيانة والمشاركة في اختلاس المال العام. كما كُلفت اللجنة بالتحقيق في الجرائم ذات الصلة بمحاولات الدفاع عن النظام السابق⁴⁹. وقد كانت الصلاحيات المقترحة منحها للجنة واسعة النطاق لتتضمن وصولها إلى أهم المستندات. على سبيل المثال، لا يوجد شرط لرفض المعلومات أو المستندات بالإشارة إلى سرية العميل أو أمر رئاسي أو أمر محكمة أو سرية المعلومات المالية.

تردد النواب في مناقشة مشروع القانون وذلك لأن محتواه كان ذو صلة بمسودة قانون العدالة الانتقالية ككل (في مايو 2013، تخلت الحكومة فعلياً عن قانون 'تحسين الثورة'⁵⁰). فأصدرت هيئة المحامين بياناً رسمياً في 17 يناير 2013 تعبر فيه عن مخاوفها الشديدة حيال وقوع هذه المبادرات خارج عملية العدالة الانتقالية الطبيعية واعتمادها إما على أدوات حزبية أو سياسية بسبب المصالح المخولة داخل المؤسسة السياسية. ودعت الهيئة المجلس الوطني التأسيسي إلى تحمل 'مسؤوليته التاريخية' من أجل 'حماية عملية العدالة الانتقالية من النزعة الشعبوية'⁵¹. مع ذلك، كان هناك بعض المحامين داخل المجلس الوطني التأسيسي، المؤيدين لمشروع القانون، مصرين على ضرورة السماح لمهنة المحاماة بإحداث إصلاحات ذات مغزى والتعامل مع تركة الفساد. في الواقع، لقد أثار التشريع الانقسام داخل هيئة المحامين نفسها مع موقف بعض المحامين بأنها كانت بطيئة جداً في اتخاذ موقف رسمي. وطالب ممثلي الجمعية التونسية للمحامين الشبان بالألا تقتصر عملية فحص

46 كانت أول امرأة ترأس هيئة حقيقة هي أستاذة علم الاجتماع، فرانسواز بوكارد، التي ترأست هيئة الحقيقة والعدالة الوطنية بهاييتي (1995-1996) انظر en.wikipedia.org/wiki/The_Haitian_National_Truth_and_Justice_Commission en.wikipedia.org/wiki/Sihem_Bensedrine مُطلع عليه بتاريخ 3 يونيو 2015

47 نجح ثلاثون من الاثنان وثمانون قاضياً المفصولين في الطعن على القرار الأحادي بفصلهم أمام المحكمة الإدارية. وأمرت المحكمة بإعادتهم إلى مناصبهم بحلول ديسمبر 2013 إلا أنه لم يتم تنفيذ الحكم حتى الآن، على الأقل لأنه تمت إعادة توزيع بعض القضاة على أماكن نائية، بعيدة عن محل عملهم الأصلي.

48 ترجمة غير رسمية للمركز الدولي للعدالة الانتقالية

49 حُد الإطار الزمني لجرائم التصفيات لبيدأ من تاريخ الجريمة الأصلية وحتى تاريخ إصدار هذا القانون.

50 جدير بالذكر أن لجنة التشريع العام داخل المجلس الوطني التأسيسي عقدت بالفعل جلسة استماع مع وزير العدل الذي عبر عن مخاوفه إزاء النص وادعى بأنه يحتوي على عدة ثغرات.

51 بيان هيئة المحامين، 17 يناير 2013.

السجلات على المحامين الذين اشتركوا في ممارسة الفساد العنفي فقط وإنما يجب أن تتضمن أيضاً المحامين الذين ثبت تواطؤهم مع الشرطة السياسية خلال الدكتاتورية والمحامين الذين استخدموا نفوذهم لضمان تحكم النظام في مؤسسات الدولة⁵².

أوضح التقرير النهائي للجنة [بن عمر] لتقصي الحقائق المتعلقة بالرشوة والفساد أن بن علي أشرف على تعيين محامين فريدين اعتبروا موالين للنظام. منهم (1) المحامين الذين دعموا النظام بشكل عنفي وفي المقابل تم منحهم قضايا ذات صلة بمؤسسات الدولة؛ و(2) المحامين الذين عارضوا النظام بشكل عنفي إلا أنهم تواطؤوا سراً مع النظام في جمع المعلومات الاستخباراتية عن زملائهم، على سبيل المثال. وقد تم التعامل إلى حد ما مع هذه الأزمة فيما يتعلق بالطرق المناسبة للتعامل مع الفساد السابق داخل المهنة عندما اتفقت هيئة المحامين في يونيو 2012 على مذكرة مشتركة مع وزارة العدل بغاية الحماية من ممارسة منح العقود على أساس الولاء السياسي.

التوترات بين المحامين والقضاة

استخدم المحامون الإضرابات بشكل متقطع في ظل حكم بن علي، وأشاروا بشكل عام إلى مراحل حاسمة في علاقتهم بالنظام. وبعد الثورة، استخدموا بطريقة أكثر روتينية كـ 'دعوة للنظام' عند التعامل مع المهنة. وقد كان إضراب نوفمبر 2013 عقب الاعتقال غير القانوني للمحامي صلاح الدين الحجري واختفائه القسري لمدة ثلاثة أيام خير مثال على ذلك. فقد اعتقل الحجري من قبل الشرطة نتيجة لخلاف تافه نسبياً مع جاره. وتعرض للضرب والاعتداء أمام زوجته وأولاده ثم أخذ إلى مركز الشرطة. وفي المركز، أبرز بطاقة انتمائه إلى هيئة المحامين، وأشار إلى المادة 46 من المرسوم رقم 79 - لسنة 2011 الذي ينظم مهنة المحاماة، وطلب تطبيق حصانة المحامين عليه⁵³. قوبلت طلبات الحجري بالرفض ولم تحصل زوجته على معلومات عن زوجها إلى أن ظهر في الحجز بعد ثلاثة أيام. ورداً على اختفاء الحجري، أصدرت هيئة المحامين بياناً في 11 نوفمبر 2013 تدعو فيه إلى إضراب بجميع المحاكم بالبلد في 13 نوفمبر للاحتجاج على ما وصفوه بأنه أعمال قمع ضد المحامين. واستنكر المجلس انتهاك فقرة الحصانة في حالة الحجري وشرع في اتخاذ إجراءات لمحاولة تحديد المسؤول عن الهجوم. وقد كان الإضراب، الذي قاده رئيس هيئة المحامين، بمثابة نجاح كبير بمعنى أن المحامين في جميع أنحاء تونس كانوا مدعومين من قبل زملائهم من كافة المناطق⁵⁴.

تسببت العلاقة المتردية بين المحامين والقضاة مرةً أخرى في شتاء 2014 في لجوء المحامين إلى الإضراب. ففي 20 فبراير 2014، حكم قاضي التحقيق بمحكمة تونس الابتدائية ضد المحامية فاطمة الماجري في الدعوى المدنية مع موكلتها. وادعت هيئة المحامين أن الحكم لم يحترم الإجراءات القانونية المناسبة وأنه تم رفض طلب الماجري في أن يمثلها عضو من أعضاء هيئة المحامين. ووفقاً للسلطة القضائية، أهان المحامون المتواجدون داخل المحكمة بعد ذلك قاضي التحقيق ومنعوا

52 تمثل هذه المنظمة ربع المحامين الشبان تقريباً. وقد ذاق هؤلاء المحامون الشبان الحرمان بسبب الممارسات الفاسدة. لدرجة أنه تم تناول هذه المخاوف في منشور رئيس الوزراء رقم 4 بتاريخ 9 فبراير 2011 التي سمحت لرؤساء المؤسسات العامة باختيار محاميهم بحرية.

53 تنص المادة 46 من المرسوم 79 - لسنة 2011 التي تنظم مهنة المحاماة على ما يلي: إذا وقعت تتبعات جزائية ضد محام، يتم إعلام رئيس الفرع الجهوي المختص بذلك حيناً. ويحال المحامي وجوباً من طرف الوكيل العام لدى محكمة الاستئناف على قاضي التحقيق الذي يتولى بحثه في موضوع التتبع بحضور رئيس الفرع المختص أو من ينيبه للغرض.

54 يمكن مشاهدة الصور على صفحة هيئة المحامين على الفيسبوك (النص باللغة العربية): <https://www.facebook.com/media/set/?set=a.732049750158402.1073742180.452653> accessed 12 July 2015> 971431316&type=3 مُطلع عليه بتاريخ 4 يونيو 2015.

الشرطة من أخذ زميلتهم خارج المحكمة⁵⁵. مما أدى إلى حدوث مواجهات عنيفة مع الشرطة واستخدام الغاز المسيل للدموع ضد المحامين المحتجين⁵⁶. أصدرت الجمعية التونسية للمحامين الشبان على الفور نداء الأزمات وطلبت من المحامين المشاركة في إضراب مفتوح في كافة المحاكم على مستوى الجمهورية حتى إطلاق سراح زميلتهم⁵⁷. واتهمت الجمعية قاضي التحقيق بعدم احترام المادة 46 من المرسوم رقم 79 - لسنة 2011 الذي ينظم مهنة المحاماة. حيث ينص هذا المرسوم على ما يلي:

إذا وقعت تتبعات جزائية ضد محام، يتم إعلام رئيس الفرع الجهوي المختص بذلك حيناً. ويحال المحامي وجوباً من طرف الوكيل العام لدى محكمة الاستئناف على قاضي التحقيق الذي يتولى بحثه في موضوع التتبع بحضور رئيس الفرع المختص أو من ينيبه للغرض.

أصر القضاة على أن المادة قد انحُرمت وأن كافة الإجراءات الضرورية قد أُتبعَت من قبل زملائهم. وبدأت نقابة القضاة التونسيين بدورها إضرابها في 24 فبراير احتجاجاً على ما وصفه بأنه إهانة بالغة لقاضي التحقيق في قضية فاطمة الماجري.

تدخل عميد المحامين للتأكد من إخلاء سراح زميلته وشرع في الدعوة لجمعية عمومية استثنائية في 2 مارس 2014⁵⁸. بعد مرور ثلاثة أيام، أقيمت مسيرة احتجاجية كبرى، برئاسة عميد المحامين، لإثبات أن المحامين التونسيين لم يعودوا مستعدين لتحمل المعاملة الجائرة وغير المناسبة من قبل إما القضاة أو الشرطة⁵⁹. تضمن الوسيط اتحاد المحامين العرب، وزير العدل، رئيس المجلس الوطني التأسيسي وعدة أعضاء بالمجلس من المحامين. هدأت الأزمة مؤقتاً في 28 مارس 2014 بإصدار بيان بالنيابة عن هيئة المحامين والسلطة القضائية، أدانا فيه العنف الذي وقع وكررا الحاجة إلى الهدوء والحوار وتعهدا بممارسة الاحترام المتبادل والاتفاق على إنشاء لجنة مشتركة للعمل على تسوية النزاعات التي تنشأ ودراسة إمكانية إصلاح النظام القضائي.

تجددت الأزمة في فبراير 2015 بوقوع اشتباكات مع قوات الأمن وذوي الصلة بمحامي بصفافس الذي تعرض للضرب والاحتجاز بشكل غير قانوني على يد الشرطة⁶⁰. وتبع ذلك موجة أخرى من الاتهامات المتبادلة حيث اتهم القضاة المحامين بإهانة رفيقهم للتأثير على قرار القاضي في هذه القضية.

دعت هيئة المحامين مرةً أخرى إلى جمعية عمومية استثنائية وقررت في هذه المرة القيام بأنشطة لأسبوع كامل تضمنت ارتداء الشريط الأحمر لثلاثة أيام وعقد جمعية عمومية استثنائية أخرى لمناقشة مسودة القانون ذو الصلة بالمجلس الأعلى للقضاء والعديد من الاتهامات الأخيرة للمحامين. وتُوّج ذلك بمسيرة وطنية، مع ارتداء المحامين لأرديتهم السوداء مرةً أخرى.

55 بيان المرصد التونسي لاستقلال القضاء، 21 فبراير 2014.
56 البيان الداعم لهيئة المحامين من الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان (برئاسة المحامي عبد الستار بن موسى)، 21 فبراير 2014.
57 بيان الجمعية التونسية للمحامين الشبان، 21 فبراير 2014.
58 بيان هيئة المحامين، 27 فبراير 2014. انظر الصور على صفحة هيئة المحامين على الفيسبوك (النص باللغة العربية): <https://www.facebook.com/media/set/?set=a.798905983472778.1073742228.4526539> <3>71431316&type=3، مُطلع عليه بتاريخ 4 مايو 2015
59 مرةً أخرى، انظر الصور على صفحة نقابة المحامين على الفيسبوك (النص باللغة العربية): <<https://www.facebook.com/media/set/?set=a.800609133302463.1073742230.452653>> <3>971431316&type=3، مُطلع عليه بتاريخ 4 مايو 2015
60 بيان هيئة المحامين، 5 فبراير 2015.

وتسببت الأزمة في استقالة رئيس فرع هيئة المحامين في صفاقس الذي أتهم بالتعامل بشكل فردي دون دعم هيئة المحامين عندما أصدر خطاب اعتذار للقضاة المحليين ك'مبادرة سلام'⁶¹.

يرجع السبب الأساسي لهذه النزاعات المختلفة إلى الاختلاف الأساسي حول مسودة القانون المقترح المتعلق بالمجلس الأعلى للقضاء. حيث اقترح هذا التشريع الأساسي رسم خريطة مستقبل المشهد القانوني في تونس. وتعكس مشروع القانون (الذي لا يزال قيد الدراسة من قبل مجلس نواب الشعب⁶²) حقيقة أنه بالرغم من الاستقلال الاسمي، إلا أن النظام القضائي لم ينصلح في أعقاب الثورة. ولعل من أهم التحديثات التي تواجهها المناقشات الحالية هي كيفية الاحتفاظ بقدسية المبدأ الأساسي للفصل بين السلطات على الصعيد العملي.

في مايو 2015، وافق البرلمان التونسي على إنشاء المجلس الأعلى للقضاء (SJC) المنصوص عليه دستورياً للإشراف على تعيينات السلطة القضائية و المادة التأديبية والتقدم المهني للقضاة. حيث رحبت منظمة هيومن رايتس واتش بالقانون الجديد وهيئة الإشراف القضائي التي يقترحها إلا أنها أكدت على وجود المزيد من الأشياء التي يجب القيام بها لضمان استقلال القضاء. وتزعم وجود شاغل رئيسي وهو تشكيل المجلس: حيث سيتكون من أقلية من القضاة 45 عضواً فقط تم انتخابهم من أقرانهم. أما البقية فسيتم تعيينها من قبل السلطة التنفيذية، مما يمنحه تأثيراً كبيراً في وظائف المجلس. كما أكدت منظمة هيومن رايتس واتش على ضرورة عدم ممارسة المدعي العام للقضاء العسكري للسلطة على المحاكم المدنية [حيث يُذكر على أنه عضو بحكم منصبه]⁶³.

نجحت جمعية القضاة في تصعيد التحدي إلى دستورية مشروع القانون. وبعث هذا الجدل الكثير من العداوة التقليدية بين مجلس هيئة المحامين والسلطة القضائية، مع التأكيد السابق على أن نية القضاة كانت مركزة في الأساس على تمثيل المحامين في المجلس الأعلى للقضاء⁶⁴. هذا ومن المقرر مناقشة البرلمان للتشريع مرة أخرى في أواخر صيف 2015.

مفهوم المحاكمة العادلة

شهدت فترة ما بعد الثورة في تونس تغييرات كبيرة في فهم المحامين لمفهوم المحاكمة العادلة؛ فمع انحسار النشوة الثورية، تغيرت مواقف العديد من المحامين أولاً بعد نجاح السياسيين الاسلاميين في انتخابات 23 أكتوبر 2011 وثانياً بعد التدهور في الظروف الاجتماعية والاقتصادية في كافة أرجاء تونس.

وكما هو ملاحظ، اتخذت مجموعة الـ 25 محامياً موقفاً واضحاً لا لبس فيه فيما يخص التزامها برفض الدفاع أو التفاوض مع أولئك الأفراد الذين يرمزون للنظام السابق أو ممثلهم مؤكدة أن أي محام يخالف هذا الالتزام، سيستبعد تلقائياً من عضويتها، في حين وضعت مجموعات أخرى من المحامين حداً للدفاع عن أولئك الأفراد المتهمين بارتكاب أعمال إرهابية وخاصة أولئك المتهمين بعضوية الحركة السلفية، وهذا ما أدى بدوره إلى ظهور فئة جديدة من المحامين الاسلاميين الذين يؤديون هذه المهمة، وتمثل هذه الانقسامات تناقضاً واضحاً عن ما كان سائداً في فترة ما قبل الثورة عندما اتحدت مجموعة فرعية من "المحامين المناصرين للقضايا الاجتماعية" ذات خلفيات دينية وأيديولوجية مختلفة للدفاع عن المتهمين بقضايا

61 بيان هيئة المحامين، 15 أبريل 2015.

62 التسمية الجديدة للبرلمان التونسي عقب الانتخابات التشريعية في نوفمبر 2014.

63 انظر <www.hrw.org/news/2015/06/02/tunisia-law-falls-short-judicial-independence> مُطلع عليه بتاريخ 5 مايو 2015

64 انظر <www.legal-agenda.com/article.php?id=1137&folder=articles&lang=ar> مُطلع عليه بتاريخ 5 مايو 2015

ذات صلة بالإرهاب، وليس من المستغرب تعمق هذه التوترات بين المحامين "الإسلاميين" والمحامين "العلمانيين" في أعقاب وقوع اثنين من الاغتيالات السياسية في عام 2013 بالإضافة إلى وقوع العديد من الهجمات الإرهابية على الجنود والمدنيين في تونس⁶⁵، وقد تعرض بعض المحامين (على سبيل المثال، أنور ولاد علي و رفيق الغاق) الذين دافعوا عن السلفيين الذين تعرضوا لاعتداءات جسدية من جانب الشرطة للتهديد ووجهت إليهم تهم بدعم الإرهاب، وهذا ما دفع هيئة المحامين للاتصال بوكيل الجمهورية للمساعدة في ضمان سلامة هؤلاء المحامين عند خروجهم من المحكمة، كما أصدرت هيئة المحامين في وقت لاحق بياناً أعربت فيه عن استهجانها لهذه الأعمال كونها تمثل تهديداً للمحامين الذين حاولوا الدفاع عن الحريات والحقوق المدنية، كما أقامت دعوى ضد المعتدين وطالبت السلطات بأداء المسؤوليات المنوطة بها فيما يخص حماية المحامين⁶⁶.

ويتمثل التحدي المستمر للمحامين الذين يختارون الدفاع عن أولئك المتهمين بالإرهاب في التقيد بالالتزام القانوني المنصوص عليه بموجب أحكام قانون رقم 75 بتاريخ 10 ديسمبر 2003 بشأن الكشف عن الحقائق أو المعلومات ذات الصلة بالإرهاب للسلطات المختصة⁶⁷؛ إذ يمكن أن يسفر الامتناع عن القيام بذلك عن التعرض للسجن لمدة تتراوح ما بين سنة وخمس سنوات ودفع غرامة ما بين 1-5000 دينار، حتى مع التزامهم بالسرية المهنية⁶⁸، وعملياً، رفض العديد من المحامين بشكل قاطع الالتزام بهذه المطالب، لأنها تشعرهم بأن هذا ينطوي حتماً على المساس بسرية العميل والحق في محاكمة عادلة⁶⁹. تمثل التطور المهم ذو الصلة في إنشاء هيئة المحامين لشبكة الملاحظة للعدالة التونسية في المرحلة الانتقالية في أغسطس 2012 والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان و المنظمة الغير حكومية الدولية محامين دون حدود)، والتي هدفت لجمع تعليقات ومعلومات حول إجراءات تطبيق العدالة وإقامتها، وعلى هذا الأساس، تسعى لتقديم توصيات من أجل إصلاح العدالة⁷⁰. وسعت هذه الشبكة، عبر تعيين 282 مراقباً بما في ذلك محامين ونشطاء حقوق إنسان مدربين في مجال المعايير الدولية للمحاكمة العادلة، لرصد ثغرات وحالات فشل إقامة العدالة وسدها؛ حيث تضمنت أنشطة الشبكة مراقبة المحاكمات العسكرية ذات الصلة بشهداء ومصابي الثورة والمحاكمات الخاصة لزين العابدين بن علي وعائلته وأعضاء النظام السابق وجرائم التعذيب⁷¹، ويشكل عملهم في ملاحظة سياق أفضل الممارسات الدولية اختباراً مهماً للغاية لقدرة نظام العدالة التونسية على إرساء العدالة في المرحلة الانتقالية سواء من حيث قدرتها على التعامل مع القضايا المتصلة بالجرائم واسعة الانتشار

⁶⁵ كان الضحايا عموماً شباباً من مناطق مهمشة خلفوا وراءهم زوجات وأطفال دون أي وسائل معيشية أخرى.

⁶⁶ انظر بيان هيئة المحامين، 20 فبراير 2014، متاح على صفحة هيئة المحامين على موقع الفيسبوك، www.facebook.com/OrdreNationalDesAvocatsDeTunisie، المطع عليه بتاريخ 14 مايو 2015

⁶⁷ ارتبط هذا الالتزام القانوني بجهود دولية واسعة النطاق لمكافحة الإرهاب والجرائم المالية.

⁶⁸ تنص المادة (22) من القانون على استثناء أفراد الأسرة الواحدة فقط من ذلك، كما احتفظ تعديل القانون المؤرخ في 2009 والمشروع المقدم إلى المجلس الوطني التأسيسي في 28 يناير 2014 بنفس الصيغة. انظر تقرير هيومن رايتس ووتش "تحليل مشروع قانون مكافحة الإرهاب في تونس" (هيومن رايتس ووتش، 7 يوليو 2014)

⁶⁹ انظر تقرير هيومن رايتس ووتش "القوانين القمعية في تونس. جدول أعمال الإصلاح"، (هيومن رايتس ووتش، نوفمبر 2011) <24> www.hrw.org/reports/2011/12/16/tunisia-s-repressive-laws-0، المطع عليه بتاريخ 24 يونيو 2015، و

www.hrw.org/news/2015/07/31/tunisia-counterterrorism-law-endangers-rights، 3 أغسطس 2015، في بيان صادر بتاريخ 5 أغسطس 2015، أصدرت هيئة المحامين على أنه يجب التمسك بمعايير المحاكمة العادلة في الملاحقة القضائية للجرائم الإرهابية، وقد أصدر البرلمان التشريع الجديد ووقعه الرئيس في 7 أغسطس 2015، ولكن لم يتم نشره بعد في الجريدة الرسمية في وقت تحريره.

⁷⁰ لمزيد من المعلومات انظر www.rojtunisie.com، المطع عليه بتاريخ 4 مايو 2015

⁷¹ تتألف قائمة المحاكمات من ثمانية أنواع من المحاكمات، انظر الصفحة 14 من التقرير الأول لشبكة ملاحظة العدالة الصادر في ديسمبر 2012 (باللغة الفرنسية). www.roj-tunisie.com/details-deuxieme-conference-de-presse-du-reseau-d-observation-de-la-justice-tunisienne-en-transition-relative-a-la-publication-du-premier-rapport-du-roj,47,fr.html، المطع عليه بتاريخ 30 يونيو 2015.

مثل التعذيب أو من حيث قدرتها على تنفيذ الآليات الرئيسية للعدالة الانتقالية وتطبيقها، وبهذا، تسلط الشبكة ضوءاً مهماً للغاية على انتقال نظام العدالة نفسه.

الحوار الوطني لعام 2013 والدستور الثاني

عمق اغتيال النائب محمد براهمي في 25 يوليو 2013 في الذكرى السنوية السادسة والخمسين لتأسيس الجمهورية من العواقب السياسية والاجتماعية في الفترة الانتقالية الثانية، وقد كشف هذا الاغتيال، الذي تم بعد وقت قليل من مقتل شكري بلعيد، عن أوجه قصور خطيرة في جهاز أمن الدولة وكثف المطالبات بإحراز تقدم حقيقي في قضايا العدالة الانتقالية⁷²، وفي أكتوبر 2013، تم الاتفاق أخيراً على خارطة طريق بين الموقعين المختلفين للترويك والمعارضة؛ حيث اتفقوا على تعيين "شخصية وطنية مستقلة" لقيادة وترشيح حكومة تكنوقراط جديدة، كما عُين "الرباعي" في وقت لاحق للإشراف على الحوار الوطني؛ ويتألف هذا الرباعي من الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل ورئيسة الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية ورئيس الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان وعميد هيئة المحامين؛ حيث طُلب منهم وضع الصيغة النهائية لمسودة الدستور وتكوين هيئة عليا للانتخابات و القانون الانتخابي، وذلك في غضون أربعة أسابيع. في 13 ديسمبر 2013، وبعد مناقشات مكثفة، تم اختيار مهدي جمعة وزير الصناعة في حكومة الترويكا لتشكيل حكومة تسيير أعمال لقيادة البلاد الى الانتخابات الرئاسية والتشريعية، وفي نفس اليوم، تم تمرير القانون الأساسي للعدالة الانتقالية (بعد سنة كاملة من العقبات)، وفي 27 يناير عام 2014، أصدر المجلس الوطني التأسيسي الدستور الثاني للجمهورية بما في ذلك المادة (105) والتي نصت، كما لوحظ، على أن مهنة المحاماة "مهنة حرة ومستقلة"، وأعتبر هذا التأكيد على دور المحامين في حماية الحقوق والحريات اعترافاً فعلياً بالدور الذي لعبه "المحاميين المناصرين للقضايا الاجتماعية" أثناء العهد الديكتاتوري ومسار الثورة والمرحلة الانتقالية؛ حيث استند على المادة (1) من مرسوم القانون الصادر بشأن المهنة (2011) التي صنفت مهنة المحاماة بأنها "مهنة حرة ومستقلة تشارك في إقامة العدل وتدافع عن الحريات الحقوق الإنسانية"، وكذلك على المادة (47) من نفس المرسوم الذي منح الحصانة للمحامين أثناء أداء واجباتهم المهنية⁷³، ومن الناحية العملية، فإن هذه التطورات ستعزز من قدرة المحامين على المشاركة مع الدوائر المتخصصة التي أنشأها قانون العدالة الانتقالية ومع المحكمة الدستورية الجديدة.⁷⁴

خاتمة

بداية من تأسيس الجمهورية وصولاً إلى الفترة الثورية ما بعد عام 2011، لعب المحامون دوراً رئيسياً في الحياة السياسية والحياة العامة في تونس؛ حيث كافحت مجموعة مخصصة من "المحاميين المناصرين للقضايا الاجتماعية" للدفاع عن الحريات المدنية والسياسية والدينية في ظل حكم بن علي، وساهمت ثورة 2011 في تضخيم صفوفهم ودفعت المحامين الناشطين إلى قلب الحياة السياسية، وقد دُفعت هيئة المحامين للعمل أثناء الثورة وبعدها لا سيما بعد وقوع اثنين من الاغتيالات السياسية، وقد لعب محمد فاضل محفوظ عميد المحامين، بوصفه عضواً في الرباعي الراعي للحوار الوطني، دوراً محورياً

72 ذكر ممثل وزارة الداخلية، في المؤتمر الصحفي الذي عقد في 28 أغسطس 2013، أن الرصاص التي قتل النائب براهمي قد أطلقت من نفس المدس المستخدم في قتل شكري بلعيد في 6 فبراير 2013.

73 تنص المادة 47 على أن.

لا تترتب عن الأعمال والمرافعات والتقارير المنجزة من المحامي أثناء مباشرته لمهنته أو بمناسبتها أية دعوى ضده = حسب نص المرسوم نفسه

74 أنشئ المجلس الدستوري في عهد بن علي، ولكن بصلاحيات استشارية فقط؛ حيث كان بن علي يحتفظ بالحقوق الحصرية للإحالة، وبهذا، لم يكن له أي شرعية قانونية ملزمة، ويتضمن مشروع القانون الذي أصدرته وزارة العدل في 16 يوليو 2015 الإشارة إلى ضرورة إدراج محام بين الاثني عشر عضواً الذين تتألف منهم المحكمة الدستورية الجديدة.

في تشكيل ملامح المرحلة الانتقالية في تونس، وقد تم الاعتراف رسمياً بهذا التاريخ الطويل من الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات والمصالح الجماعية لمهنة المحاماة في المادة (105) من دستور يناير 2014. كان للأزميتين المتتاليتين اللتين اندلعتا نتيجة للنزاع بين المحامين والقضاة في شتاء عامي 2014 و2015 تأثير كبير على الرأي العام، وعلى الرغم من قبول الإنجازات التاريخية للعديد من المحامين وحقيقة أنهم قد عانوا كثيراً في ظل نظام حكم بن علي (وليس بسبب وجود فساد داخل السلطة القضائية على الأقل)، يشعر العديد من المواطنين حالياً بأن المحامين كانوا يحاولون وضع أنفسهم فوق القانون ويطالبون بتلقي معاملة خاصة ومتميزة، وكان شعور عدم الرضا مرتفعاً على نحو خاص في المناطق التي اضطرت فيها الناس العاديين (من خلفيات فقيرة أساساً) للانتظار حتى تتحسر الأزمة لرؤية محاكمهم تعود لممارسة عملها مجدداً.

شهدت فترة ما بعد الثورة أيضاً ظهور فئات داخل صفوف "المحاميين المناصرين للقضايا الاجتماعية" يصير معظم من ينتمون إليها من محامين على أنه لا ينبغي لممثلي النظام السابق التمتع بالحق في محاكمة عادلة (وهذا، كما يلاحظ، كان من المبادئ التأسيسية لـ "مجموعة الـ25 محامياً")، وأثار فشل الترويكا في إدارة التطرف الديني (كما يتضح من الهجمات الإرهابية المتتالية ووقوع عمليتي الاغتيال السياسي في عام 2013) الشك والعداء والميل المتزايد للمحاميين العلمانيين لرفض الدفاع عن أولئك المتهمين بارتكاب جرائم إرهابية.

استفاد المسؤولون في النظام السابق سياسياً من هذه الانقسامات ومن الاستياء العام الناجم عن تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وبهذا، كانت لهم القدرة على إعادة تنظيم و"إعادة توزيع" ممثليهم على عدد من الأحزاب السياسية، وكان حزب "الحركة الدستورية"، على سبيل المثال، الذي كان يتألف تقريباً على نحو حصري من أعضاء التجمع الدستوري الديمقراطي السابق قوياً لدرجة مكنته من المنافسة في انتخابات خريف 2014⁷⁵، في حين حصل نداء تونس، وهو حزب علماني تأسس في عام 2012، على أغلبية برلمانية تحت قيادة العضو المؤسس والمحامي الباجي قائد السبسي الذي أصبح فيما بعد أول رئيس منتخب للجمهورية⁷⁶.

لا تزال هناك تحديات كبيرة للحكومة الحالية، حيث يساور العديد من الضحايا، على سبيل المثال، قلق متزايد على مستقبل مسار العدالة الانتقالية، وعلى الرغم من أن لجنة الحقيقة والكرامة تمارس عملها حالياً، إلا أن حزب نداء تونس أعرب منذ البداية عن بعض المخاوف بشأن الغرض من هذه اللجنة مشيراً إلى أنها لن تعمل إلا "كوسيلة لتصفية الحسابات"⁷⁷، وفي خطاب تنصيبه، تحدث الرئيس عن الحاجة لتعزيز "المصالحة الوطنية"، لكنه لم يشر إلى العدالة الانتقالية⁷⁸، وبالنظر إلى مخاوف الضحايا وغيرهم، فقد كان مدفوعاً لتوضيح الأمور في خطاب ألقاه في الحفل الرسمي للاحتفال بالذكرى السنوية الرابعة لثورة الحرية والكرامة؛ حيث تعهد فيه علناً "بدمه للعدالة الانتقالية وتمسكه بها بوصفها وسيلة تضمن عدم وقوع أخطاء الماضي مجدداً، وذلك عبر الكشف عن الانتهاكات المرتكبة وتحقيق العدالة للضحايا وتقديم مرتكبي الانتهاكات للمساءلة، وبعدها إجراء المصالحة"، ومع كون هذا مدعوماً بفكرة أنه "لا يوجد داع للخوف على الثورة إلا من أولئك الذين

⁷⁵ نتيجة لعدم وجود قانون العزل السياسي، ترشح خمسة من وزراء بن علي السابقين في الانتخابات الرئاسية لعام 2014 (على الرغم من أن أيًا منهم لم ينجح في جمع عدد كبير من الأصوات)

⁷⁶ للتعرف على المزيد من المعلومات عن السيرة الذاتية انظر <en.wikipedia.org/wiki/Beji_Caid_Essebsi>، المطلاع عليه بتاريخ 29 أبريل 2015.

⁷⁷ انظر "الباجي قائد السبسي: لجنة الحقيقة والكرامة كوسيلة لتصفية الحسابات" (مجلة أخبار الأعمال، 11 يونيو 2014) - <www.businessnews.com.tn/beji-caid-essebsi-takes-oath>، 520,47104,3 <caid-essebsi--linstance-verite-et-dignite-est-une-machine-a-regler-des-comptes>، 14 يونيو عام

2015. بدأت اللجنة رسمياً في تلقي ملفات الضحايا في 15 ديسمبر 2014.

⁷⁸ انظر <www.tap.info.tn/en/index.php/politics2/23657-president-elect-beji-caid-essebsi-takes-oath>، المطلاع عليه بتاريخ 14 يوليو 2015.

ينصبون أنفسهم أوصياء على التونسيين وضمايرهم"، فقد واصل التأكيد على الحاجة لحماية البلاد من العنف والجريمة المنظمة والإرهاب⁷⁹.

تزايدت مخاوف الضحايا على نحو كبير من الإعلان العام الذي صدر في 20 مارس 2015 (الذكرى السنوية التاسعة والخمسين لاستقلال تونس)؛ والذي أكدت الحكومة الجديدة فيه على الحاجة إلى إجراء "مصالحة وطنية" وأشارت إلى أن البلاد لم تعد قادرة على تحمل "الأحقاد والضغائن"⁸⁰، فضلاً عن اقتراحها بأنه يجب القضاء على "كافة العقبات" التي تواجه مجتمع الأعمال لتسهيل عملية بناء الدولة المهمة، ومهد هذا بدوره الطريق لتقديم مشروع قانون "المصالحة الوطنية الاقتصادية" في 14 يوليو 2015؛ حيث يتضمن مشروع القانون هذا وضع تدابير بشأن المخالفات ذات الصلة بالفساد المالي واختلاس الأموال العامة. وفي بيان رسمي، أشار الرئيس إلى أن المبادرة موضوعة لتجنب التأثير الاقتصادي السلبي للنقاشات المطولة بشأن هذه المخالفات، وبهذا، يمكن ضمان تحقيق الانجاز الناجح لعملية العدالة الانتقالية في أقرب وقت ممكن⁸¹، وقد جرى إعداد هذه التصريحات المختلفة من ناحية لربط قانون العدالة الانتقالية وعلى وجه الخصوص الدعوة للمساءلة، مع نزعة انتقام رجعي، ومن ناحية أخرى، لتمكين نداء تونس من دعم مطالبته بأن يكون حزب "المصالحة".

في يونيو 2015، جددت جمعية أسر شهداء ومصابي الثورة (بقيادة المحامية لمياء فرحاني) دعواتها لـ"البحث عن الحقيقة والمساءلة وإعادة التأهيل" عبر تشكيل "ائتلاف العدالة لشهداء ومصابي الثورة"، وقد أستلهمت هذه الفكرة من خيبة الأمل العميقة في الأحكام الصادرة عن محاكم القضاء العسكري في القضايا التي خرجت إلى النور في أبريل 2014 والإحساس بعدم وجود أي تطورات إيجابية بالنسبة للمصابين وأسّر الشهداء خلال الفترة التي مضت منذ ذلك الحين، كما تؤكد الجمعية أن الاهتمام العام يركز حالياً على ضحايا الشرطة والضحايا العسكريين للهجمات الإرهابية الأخيرة أكثر من تركيزه على ضحايا الفترة الثورية.

وضعت تشريعات العدالة الانتقالية التاريخية التي مررها المجلس الوطني التأسيسي التونسي في ديسمبر 2013 خارطة طريق شاملة للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان في الماضي و جبر الضرر والمساءلة والإصلاح المؤسسي و كشف الحقيقة والمصالحة الوطنية؛ حيث تضمنت الآليات المحددة المقترحة إنشاء لجنة حقيقة وكرامة (مع إيلاء اهتمام خاص للانتهاكات التي تمارس بحق النساء والأطفال)، مع تخصيص "صندوق الكرامة و رد الاعتبار لضحايا الاستبداد" ودوائر متخصصة ذات قضاة مدربين للتعامل مع حالات انتهاكات حقوق الإنسان، ومن عديد من الجوانب، أُعتبر هذا التشريع رائداً في العالم العربي، حيث كانت المادة (2)، على سبيل المثال، والتي تنص على أن "كشف حقيقة الانتهاكات هو حق يكفله

79 انظر <www.tap.info.tn/en/index.php/politics2/23945-caid-essebsi-urges-consensus-national-unity-at>

ceremony-marking-4th-anniversary-of-revolution>، المطلاع عليه بتاريخ 14 يوليو 2015

80 انظر 'Notre Pays ne Supporte Plus les Rancunes' (Kapitalis, 20 March 2015)

<www.kapitalis.com/politique/28290-beji-caid-essebsi-aux-tunisiens-notre-pays-ne-supporte-plus-les-rancunes.html>

81 انظر بيان 14 يوليو 2015 الذي يؤكد على الموافقة على مشروع القانون المقدم من مجلس الوزراء، <www.tap.info.tn/en/index.php/politics2/28385>

draft-law-on-reconciliation-in-economic-and-financial-areas-approved-by-cabinet-meeting>، المطلاع عليه بتاريخ 15 أغسطس 2015.

القانون لكل المواطنين" متميزة على نحو خاص⁸²، كما كان يُنظر للدستور التونسي الذي دخل حيز التنفيذ في الشهر التالي على نطاق واسع بوصفه واحداً من أكثر الدساتير تقدماً في المغرب العربي⁸³.

في يونيو 2015، أصدر مجلس هيئة المحامين بياناً يحدد الطرق التي يمكن للمحامين من خلالها المساعدة في تطوير هيئة الحقيقة والكرامة المقترحة وتنفيذها، وشددوا على أهمية التعاون الوثيق بين الهيئتين في ثلاثة مجالات رئيسية: تدريب المحامين على المشاركة والدفاع ضمن آليات محددة مثل اللجان والدوائر المتخصصة والمساعدة في عملية البحث عن الحقيقة وتمكينها والمساهمة في لجنة التحكيم والمصالحة بالدفاع عن العملاء فيما يتصل بالملفات التي يتم التحقيق فيها، وهكذا يستعد المحامون لمواصلة مساهمتهم طويلة الأمد في العدالة الانتقالية في تونس، ولكن التطورات السياسية الأخيرة تشير إلى أنهم سيستمرون في مواجهة تحديات كبيرة في جهودهم للدفاع عن الحريات المدنية والدينية والسياسية.

⁸² بعد غواتيمالا وبيرو والبرازيل، أصبحت تونس رابع دولة في العالم تكفل هذا الحق في تشريعاتها الخاصة بالعدالة الانتقالية.

⁸³ صرح الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون في بيان الترحيب بالدستور بأن تونس يمكن أن تكون نموذجاً يحتذى به للشعوب الأخرى التي تسعى للإصلاح، <www.thetunistimes.com/2014/01/ban-ki-moon-congratulates-tunisia-on-new-constitution-45075/>، المطلاع عليه

بتاريخ 1 أغسطس 2015.

المراجع

منظمة العفو الدولية 'إصلاحات ضرورية للقضاء على التعذيب في تونس' (10 نوفمبر 2013) <www.youth-for-change.blogspot.com/2013/11/la-necessaire-reforme-pour-leradication.html> 4 يونيو 2015.

مجلة هيئة المحامين، 'المقدمة العامة لمجموعة العمل الخاصة بالعدالة الانتقالية: التكوين، الأعضاء، الأهداف، العمل' (يناير 2013). 3.

أخبار تجارية، الباجي قايد السبسي: هيئة الحقيقة والكرامة جهاز لتصفية الحسابات (11 يونيو 2014) <www.businessnews.com.tn/beji-caid-essebsi--linstance-verite-et-dignite-est-une-machine-a-regler-des-comptes,520,47104,3> 14 يونيو 2015.

شوقي الرويسي، تونس الرقمية، 'الصراع في مهد مجموعة الـ25 واستقالة 6 أعضاء جدد من المحامين' <www.tunisienumerique.com/conflit-au-sein-du-groupe-des-25-et-demission-de-6-nouveaux-avocats/47228> 24 يونيو 2015.

دايفيد تولبيرت 'كتاب تونس الأسود: شفافية أم مطاردة للسرقة؟' <www.aljazeera.com/indepth/opinion/2013/12/tunisia-black-book-transparency-witch-hunt-2013128517156923.html> 12 مايو 2015.

إيريك جوبي، 'المحامون والنظام القديم والثورة. المهنة والمشاركة العامة في تونس في الأفينيات' (2011) 122 السياسة الأفريقية.

إيريك جوبي وميشيل بشير عياري، 'المحامون في تونس وبن علي: مهنة مسيسة؟' (2007) 3 السنة في المغرب العربي.

تقرير منظمة هيومن رايتس واتش 'تصدع النظام: حالات المحتجزين قبل ثبوت الاتهام في تونس' (نوفمبر 2013) <www.hrw.org/reports/2013/12/05/cracks-system-0> 4 يوليو 2015.

تقرير منظمة هيومن رايتس واتش 'تونس: الاشتباه في وفاة أثناء الاحتجاز' (13 أكتوبر 2014) <www.hrw.org/news/2014/10/13/tunisia-suspicious-death-custody-0>

تقرير منظمة هيومن رايتس واتش 'تحليل لمسودة قانون مكافحة الإرهاب في تونس' (7 يوليو 2014) <www.hrw.org/news/2014/07/07/analysis-tunisia-s-draft-counterterrorism-law> 15 يوليو 2015

تقرير منظمة هيومن رايتس واتش 'القوانين القمعية في تونس. أجندة الإصلاح' (نوفمبر 2011) <www.hrw.org/reports/2011/12/16/tunisia-s-repressive-laws-0> 4 يوليو 2015.

خوان إي/ ميندز، 'تقرير المقرر الخاص عن التعذيب وغيره من المعاملات أو العقوبات الأخرى القاسية وغير الإنسانية والمهينة'، مهمة في تونس، مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة A/HRC/19/61/Add.1 (2 فبراير 2012) <www.ohchr.org/Documents/Issues/SRTorture/A-HRC-19-61-Add-1.pdf> 4 مايو 2015.

كابيتاليس، 'بلدنا لا يدعم المزيد من الأحقاد' (20 مارس 2015) - beji-caid-28290-politique/ <www.kapitalis.com>
<www.essebsi-aux-tunisiens-notre-pays-ne-supporte-plus-les-rancunes.html> مطلع عليه بتاريخ 14 يوليو 2015.

كاتالين فريدي ورولاندي بيرغر ستيفتاناغ و'راضية نصراوي'. قيادة المعركة لمناهضة التعذيب في تونس، (18 نوفمبر 2011)
<www.human-dignity-forum.org/2011/11/radhia-nasraoui-leading-the-fight-against-torture-in-tunisia> مطلع عليه بتاريخ 12 يوليو 2015.

لجنة احترام الحريات وحقوق الإنسان، 'محاكمة قادة الحركة الاجتماعية للحوض المنجمي: تقرير (5 ديسمبر 2008)
<www.nawaat.org/portail/2008/12/05/proces-des-leaders-du-mouvement-social-du-bassin-minier-compte-rendu/> مطلع عليه بتاريخ 30 مايو 2015.

" هل تكلمت عن العدل؟ دراسة ظاهرة التعذيب في تونس > (يونيو 2012)
<www.unmondetortionnaire.com/IMG/pdf/Rapport_Tunisie_ACAT_Juin_2012_FR_Vous_avez_dit_jus_tice_Etude_du_phenomene_tortionnaire_en_Tunisie.pdf> مطلع عليه بتاريخ 12 مايو 2015.